الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تسيير

تخصص: إدارة مالية

بعنوان:

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية

دراسة حالة: المجمع الجهوي الاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج (2020-2022)

إعداد الطالبين:

– قارة إدريس

– بن عبد الله خالد

تحت إشراف الأستاذ:

– صاطوري الجودي

أعضاء لجنة المناقشة:

زوبير العمراوي	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
صاطوري الجودي	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا
الويزة أوصغير	أستاذة محاضرة "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

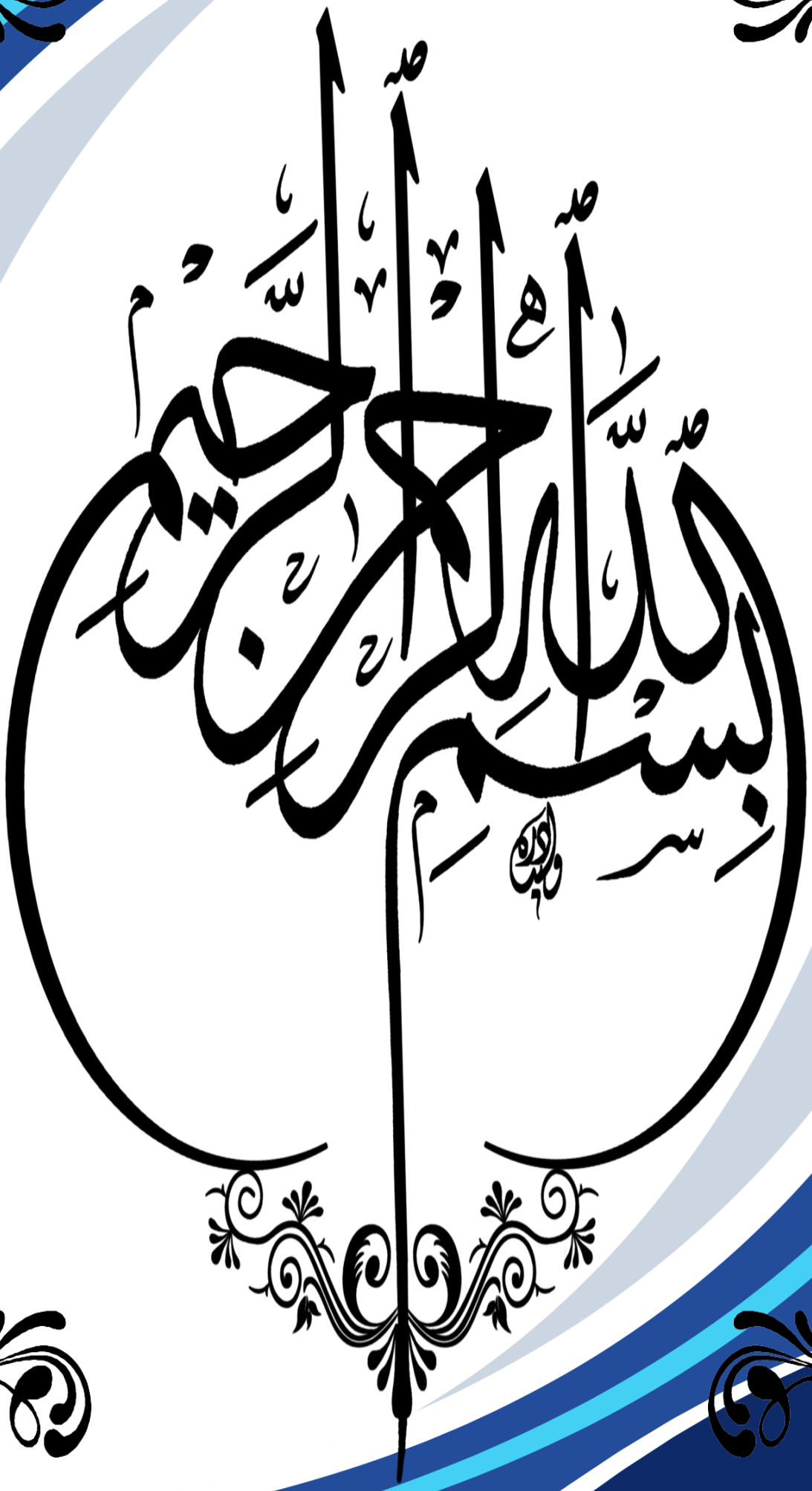
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

قال تعالى:(قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك..

ولا تطبيب اللحظات إلا بذكرك .. و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك ..

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلا له

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة .. و نصح الأمة .. إلى نبي الرحمة و نور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

من كلله الله بالهيبة و الوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار..

والدي العزيز

، ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني .. إلى بسمة الحياة و سر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى عائلتي ، الصغيرة و الكبيرة..

كل الأصدقاء ، من كانوا برفقتي و مصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة و أخص بالذكر " **يوسف و جلال**"

لى الذين حملوا أقدس الرسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة .. أساتذتنا الأفاضل..

خالد

إهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام.

الحمد لله الذي جعل العقل نعمة لنا وجعل العلم واجبا علينا وجعل النور طريق هدايتنا.

إلى من نزل فيهما القرآن يتلى...

إلى الذي شعل شمعة دربي وأنارها بنصائحه، وسهر على تعليمي والذي حلم بأن أكون قدوة لغيري، ولا يسعني إلا أن أقف أمامه احتراما وحبا... حفظه الله و أطال في عمره...

" أبي الغالي "

إلى ينبوع الحب والحنان وزهرة العطف ومصدر الاطمئنان

إلى من أوصانا الرسول بها ثلاثا... وحملتني في بطنها تسعا...وغمرتني بحبها و دعواتها دائما...إلى من الجنة تحت أقدامها...حفظها الله ورعاها...

" أمي الغالية "

إلى من أرى السعادة في أعينهم وارتاح وأنا بينهم

" إخوتي "

إلى عائلتي الثانية التي جمعتني بهم روابط المحبة طيلة حياتي الجامعية

رمز الوفاء والسلام **" جلال "**

رمز المحبة والإخلاص" **يوسف** "

إلى الذين حملوا أقدس الرسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة ... أساتذتنا الأفاضل...

إدريس

شكر وعرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علينا

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري إلا بمشيئته جل شأنه

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمشرفنا الأستاذ " **صاطوري الجودي** "

على ما أحاطنا به من رشد ونصح وتوجيه طيلة فترة إنجاز البحث.

كما لا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذتنا الذين درسونا طيلة المشوار الجامعي.

كما نتقدم بشكر خاص إلى موظفي المجمع الجهوي للاستغلال (بنك الفلاحة و التنمية الريفية)

برج بوعريريج ونخص بالذكر " **لقمان حمنيش**".

شكرنا موصول لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيع أو سؤال عن مصير هذا البحث.

خالد – إدريس

الملخص

تناولت هذه الدراسة تقييم الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع برج بوعريريج– خلال ثلاث سنوات (2020،2021،2022)، حيث حاولنا من خلالها استعراض المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والأداء المالي وكيفية تقييمه بواسطة المؤشرات المالية، وكذا الإجابة عن الإشكالية المطروحة المتمثلة في ما مدى مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

وتم التوصل في الأخير إلى أن الوضعية المالية للبنك كانت خلال سنوات الدراسة كالتالي: الربحية ضعيفة، المديونية مرتفعة، السيولة مرتفعة، كفاية رأس المال مرتفعة وبالتالي البنك في وضعية لا بأس بها رغم جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، البنوك التجارية، المؤشرات المالية، التقييم.

Abstract:

This study dealt with the financial evaluation of the Bank of Agricultur and Rural Devlopement – Bordj Bou Arrerudj complex – during three years(2020,2021,2022), through which we tried to review the concepts related to commercial banks and financial performance and how to evaluate it using financial indicators, as well as answer the problem presented.

The extent to which financial indicators contribute to evaluating the financial performance of commercial banks, and it was finally concluded that the financial position of the bank during the three years of the study was as follows: weak profitability, high indebtedness, high liquidity, high capital adequacy, and therefore the bank is in a good position despite the corona pandemic.

Key words: financial performance, commercial banks, financial indicators,

Evaluation.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية	05
تمهيد	06
المبحث الأول: لمحة عامة عن البنوك التجارية	07
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية	07
المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية	08
المطلب الثالث: أنواع خدمات البنوك التجارية	10
المبحث الثاني: الأداء المالي للبنوك التجارية	11
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي في البنوك التجارية	11
المطلب الثاني: العوامل الإدارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي	13
المبحث الثالث: مفاهيم أساسية لتقييم الأداء المالي	15
المطلب الأول: مفهوم وأهداف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	15
المطلب الثاني: مراحل ومصادر تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	17
المطلب الثالث: نموذج التقييم المصرفي CAMELS	18
المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	21

المطلب الأول: تعريف المؤشرات المالية وخصائصها	22
المطلب الثاني: أنواع المؤشرات المالية الكلاسيكية	23
المطلب الثالث: مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة	27
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	31
تمهيد	32
المبحث الأول: بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	33
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتعريفه ومراحل تطوره وكذا مبادئه	33
المطلب الثاني: أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	35
المطلب الثالث: المنتجات والخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية	37
المبحث الثاني: تقديم عام للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة وتنمية الريفية – وكالة برج بوعريريج 034 –	38
المطلب الأول: التعريف بالمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – برج بوعريريج 034 –	38
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – برج بوعريريج 034 –	39
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع برج بوعريريج.	47
المطلب الأول: مؤشرات الربحية	47
المطلب الثاني: مؤشرات المديونية	51
المطلب الثالث: مؤشرات السيولة	56
المطلب الرابع: مؤشرات كفاية رأس المال	60
خلاصة الفصل	64
خاتمة	65
قائمة المراجع	69
قائمة الملاحق	72

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدل العائد على إجمالي الأصول	47
02	معدل العائد على حق الملكية	49
03	هامش الربح	50
04	نسبة الديوان إلى إجمالي الأصول	51
05	نسبة الديون إلى حقوق الملكية	53
06	نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية	54
07	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	55
08	نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول	57
09	نسبة الرصيد النقدي	58
10	نسبة القروض إلى الودائع	59
11	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات	60
12	نسبة راس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع	62

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	العوامل المؤثرة على الأداء المالي	15
02	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال برج بوعريريج	46
03	معدل العائد على إجمالي الأصول	48
04	معدل العائد على حق الملكية	49
05	هامش الربح	50
06	نسبة الديوان إلى إجمالي الأصول	52
07	نسبة الديون إلى حقوق الملكية	53
08	نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية	54
09	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	56
10	نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول	57
11	نسبة الرصيد النقدي	58
12	نسبة القروض إلى الودائع	59
13	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات	61
14	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع	62

قائمة الملاحق		
رقم الملحق	**عنوان الملحق**	**الصفحة**
01	جدول الملخص للنتائج التي تم الحصول عليها بعد تحليل ميزانيات مجموعة التشغيل الإقليمية خلال الفترة (2020-2021-2022)	72

مقدمة

تمهيد

تمثل البنوك التجارية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث تمثل العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة بالإضافة إلى أنها تلعب دورا حيويا في النشاط الاقتصادي حيث يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات البنكية على اختلاف أنواعها.

يعد العنصر المالي سببا رئيسيا لنجاح أي بنك تجاري، كما أن الحفاظ على المال وحسن استغلاله مطلب ضروري ومهم للحفاظ على قوتها، حيث يسهم الأداء المالي في البنوك بصورة ايجابية في تقديم المعلومات المفيدة .

يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للبنوك التجارية، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها مقارنة بالأداء الفعلي لأنشطة البنوك من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا، لهذا أصبح تقييم الأداء المالي أحد المواضيع التي تشغل بال المسيرين والباحثين على حد سواء.

إن تقييم أداء البنوك عملية ضرورية لما يشهده من تحولات والتي كان لها أثر على أداء وكفاءة ومردودية البنوك التجارية، ومدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الإقليمية والدولية، حيث مر على البنوك التجارية الجزائرية عدة تحولات فرضتها كل من التطورات الدولية في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا، و كذا التطورات الخاصة بالجزائر وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية، وعليه فالأنشطة في البنوك تزداد تنوعا وتحتاج إلى تقييم الأداء المالي بها خصوصا لمعرفة ربحية البنوك و سيولتها وقياس المخاطر وكذا كفاءتها.

تعتبر المؤشرات المالية عنصرا مهما في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية لمعرفة وضعيتها المالية الحالية والمستقبلية هذا من جهة، وتفادي المخاطر التي قد تتعاقب عليها وتعرقل استمراريتها من جهة أخرى.

علما أن المؤشرات المالية تمتاز بالسهولة وسرعة التحضير، فهي لا تتطلب من القائم بعملية التحليل المالي سوى الاختيار المناسب.

الإشكالية

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي أهم المؤشرات التي تدخل في عملية تقييم أداء البنوك التجارية؟ وما هي شروط نجاح عملية التقييم؟
- ما مدى فعالية المؤشرات المالية المختلفة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؟

الفرضيات

لمعالجة إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يتمثل تقييم الأداء المالي في قياس كفاءة وفعالية البنك في تحقيق أهدافه، وتتمثل أهم مؤشراته في الربحية، السيولة، المردودية.

- **الفرضية الثانية:** يشترط نجاح عملية تقييم الأداء المالي وضوح الأهداف، اختيار المؤشرات المناسبة، جمع البيانات الدقيقة.

- **الفرضية الثالثة:** تعد المؤشرات المالية أدوات أساسية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في أداء البنك.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- يصب الموضوع في مجال التخصص.
- موضوع مهم من الناحية الاقتصادية والمالية، وله تأثير كبير في الإدارة المالية.
- الميول الشخصي للبحث في الموضوع.

أهمية الموضوع

يمثل موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية أحد المواضيع المهمة في مجال العمل البنكي، حيث نال هذا الموضوع اهتمام العديد من الباحثين والدارسين، وكون أن البنوك التجارية تمثل المحرك الأساسي لاقتصاد أي بلد، فإن الضعف في أدائها المالي سيخلف انعكاسات سلبية تؤثر على الحالة الاقتصادية بشكل يسمح لها بالتعرف على وضعيتها المالية للكشف عن مواطن الضعف والانحرافات فيها ومحاولة تصحيحها ومدى سلامة أوضاعه المالية خلال ممارسته لنشاطه.

أهداف الموضوع

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إبرازها فيما يلي:

- تحديد مفهوم البنوك التجارية، وتحديد أداء البنوك التجارية ومن ثم تقييم أدائها.
- تقديم الإطار النظري لتقييم الأداء المالي.
- التعرف على أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.
- تقديم مؤشرات تقييم الأداء المالي.
- قياس وتقييم الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2020-2022.

حدود الدراسة

تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في المجمع الجهوي للاستغلال – برج بوعريريج – اقتصر الجانب التطبيقي على تقييم أداءه المالي، أما الحدود الزمنية فتمثلت في الفترة الممتدة مابين 2020-2022 وهذا حسب التقارير المالية الموجودة لدى البنك.

منهج الدراسة

وفقا للإشكالية المطروحة سلفا والفرضيات الموضوعة من خلالها وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، اقتضى الأمر استخدام المنهج الوصفي التحليلي، في الجانب النظري لاعتباره مناسبا لجمع الحقائق وتحليل وتمحيص وكذا التعريف بمختلف المفاهيم ذات صلة بالموضوع، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة لتقييم الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بتوظيف المعلومات والمعطيات المتناولة في الجانب النظري وإسقاطها على القوائم المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية قصد الخروج بنتائج وملاحظات حول موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت جوانب من هذه الدراسة، من أبرزها ما يلي:

– **دراسة شعوبي محمود فوزي** بعنوان" **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005 -2011**"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، للاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية وذلك باعتماد البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنكين، وتحليل نتائج بعض المؤشرات المالية لهما، حيث توصلت الدراسة من خلال تحليل إحصائي لقيم المؤشرات المعنية، ومن المقارنة بين متوسطات النتائج المحققة لسنوات الدراسة، إلى جملة من النتائج أهمها: ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري.

– **دراسة عزوزة أماني (2017):** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008-2013) وتصادف هذه الفترة الأزمة المالية العالمية والتي انتشرت في العالم في أواخر سنة 2008، حيث تعالج إشكالية هذه الدراسة مستوى الأداء المالي لهذه خلال نفس الفترة، ولأجل ذلك استخدمت النسب المالية لعدة جوانب، جانب السيولة، العائد، جودة الأصول، المديونية وأيضا المخاطرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الأداء المالي لهذه البنوك كان ضعيفا على الرغم من ارتفاع نسبة السيولة وأيضا نسبة كفاية رأس المال، وذلك نتيجة لانخفاض العائد وارتفاع نسبة المديونية والمخاطرة في هذه البنوك.

– **دراسة نادية سعودي** بعنوان" **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء والبنوك التجارية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بتقييم الأداء، نظام مراقبة التسيير، الأساليب

الحديثة لمراقبة التسيير ودورها في قياس وتقييم أداء البنوك، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مراقبي التسيير بالبنوك التجارية الجزائرية يقومون بمجموعة من الوظائف تتمثل في وضع نظام معلومات واستغلاله بطريقة جيدة، واكتشاف الانحرافات وتصحيحها، كما أشارت الدراسة أيضا أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تستخدم المؤشرات المالية في تقييم أدائها حيث احتلت مؤشرات تقييم الأداء المرتبطة بالمحور المالي المرتبة الأولى وهذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تتمتع بمستوى أداء مالي مرتفع.

صعوبات الموضوع

أثناء دراستنا للموضوع واجهتنا جملة من الصعوبات تمثلت في الآتي:

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية الخاصة بالبنك.
- قلة المراجع الخاصة بموضوعنا في المكتبة.
- رفض أغلبية المؤسسات عن استقبال المتربصين بحجة انشغالهم بالعمل.

هيكل الموضوع

للتحقق من أهداف البحث والإجابة عن التساؤلات تم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث:

- الفصل الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية.
- الفصل الثاني: هو دراسة ميدانية وتطبيقية للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –برج بوعريريج– حاولنا من خلاله إعطاء لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم التعريف بالمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –برج بوعريريج– ثم قمنا بإسقاط الجانب النظري للدراسة على هذا الأخير.

الفصل الأول

أساسيات حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية

تمهيد

يعتبر الربح من أهم الأهداف التي ترجو البنوك التجارية أن تحققه بواسطة الأنشطة التي تقوم بها، فمهما كان متاحا للبنوك التجارية من موارد مختلفة أنواعها لا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، فلا يمكن لهذه الأخيرة معرفة ما حققته من نتائج وما ضاع عنها من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم الأداء وخاصة تقييم الأداء المالي.

فالبنوك ليست بمعزل عن المحيط الذي تنتمي إليه فهي تأثر فيه وتتأثر به لذا أصبح لازما عليها الأخذ بعين الاعتبار متغيرات بيئتها في عملية تقييم الأداء المالي حتى تكون رؤيتها شاملة وقراراتها فعالة، وهي تقوم على مدى نجاعة أدوات ووسائل تقييم الأداء المالي وتفاعلها مع كل المتغيرات.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي:

- لمحة عامة عن البنوك التجارية؛
- ماهية الأداء المالي في البنوك التجارية؛
- مفاهيم أساسية لتقييم الأداء المالي؛
- مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

المبحث الأول: لمحة عامة عن البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب ولآجال محددة، كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار، بما في ذلك إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات بنكية وتجارية ومالية، لذا سنتناول في هذا المبحث:

- نشأة وتعريف البنوك التجارية؛
- خصائص البنوك التجارية؛
- خدمات البنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية قديمة النشأة وقد مرت بعدة مراحل لتصل إلى ما هي عليه الآن، وهذا ما سيتم عرضه في هذا المطلب.

أولا: نشأة البنوك التجارية

تشير الأدبيات المالية أن أول بنك تجاري أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا سنة 1157م، ثم توالى ظهور البنوك في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول بنك عام 1609 م، وفي لندن نشأ بنك إنجلترا عام 1694م، وبنك فرنسا عام 1800م.[1]

وقد ارتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيارفة والصاغة، فمنذ وقت بعيد كان الصيارفة يحتفظون بالأموال التي يودعها لهم التجار، و رجال الأعمال، وكان كل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع أو السرقة فيقوم الصاغة والصيارفة بوضع هذه الأموال في خزائنهم مع تسليم المودع إيصالا يتضمن مقدار وديعته، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال و كان المودع إذا أراد وديعته يعطي الصائغ أو الصيرفي الإيصال ويأخذ الوديعة. ومع مرور الزمن أصبح الأفراد يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل، وتبقى الأموال أو الذهب مكدسة في خزائن الصاغة وقد تنبه الصاغة إلى هذه فصاروا يقرضون ما لديهم من الأموال مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية للبنوك وهي الإقراض، أما توليد النقود أو تكوينها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل الإيصال يحرر الصائغ بدلا من الذهب أو الأموال ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الأفراد يثقون بهذه الإيصالات، لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصاغة، بمعنى أن هذه المؤسسات التي تحولت مع الزمن إلى بنوك تجارية أخذت تكون نقودا جديدة نقود الودائع وهذا يمثل تحولا كبيرا في نشاط البنوك التجارية، لأنها أصبحت قادرة على توليد نقود تضاف إلى دائرة التداول النقدي التي كانت قبل ذلك

[1] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)**، دار الذاكرة ، مصر، ط1، 2012، ص17.

مقتصرة على الإصدار النقدي وحده وتتولى هذه المهمة الحكومات بواسطة نقود الإصدار والتي تعرف الآن بالبنوك المركزية، إن البنوك التجارية لم تعد مؤسسات مالية أو مصرفية وسيطة بين المقرضين المدخرين والمقترضين المستثمرين، بل هي مؤسسات مالية أيضا لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى على التأثير في عرض النقود من خلال إمكانياتها في توليد الائتمان المصرفي.[1]

ثانيا: التعريف بالبنك التجاري

إن كلمة بنك اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون أسواق البندقية وأمستردام، فمن حيث الأصل اللغوي للكلمة، هو الكلمة الإيطالية "بانكو" والتي تعني مصطبة، ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

يمكن تلخيص عمل البنك في أنه يقبل الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها ويعيد تقديمها لآخرين يحتاجونها لتمويل مختلف استخداماتهم. وعليه، فالبنك هو منشاة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور، منشآت الأعمال والدولة لغرض توظيفها أو إقراضها لآخرين وفق أسس وتقنيات معينة.

ومن ثم فنشاط البنك التجاري يتلخص في جمع الادخارات من مختلف المتعاملين الاقتصاديين والتي تشكل المورد الأساسي للمؤسسة البنكية، ثم توجيه هذه الموارد نحو استخدامات شتى، خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض والاستثمار وأداء الخدمات المصرفية الأخرى.[2]

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال وهي كالتالي:[3]

أولا: الربحية

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني (وفقا لفكرة الرفع المالي) أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغيير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى. لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لآثار الرفع المالي فإذا ما

---

[1] رضا صاحب أبو حمد آل علي، **إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)**، دار الفكر، مصر، ط 1، 2002، ص 21.

[2] أ. أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية (عمليات ، تقنيات وتطبيقات)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص ص6-7.

[3] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص ص 19-21.

زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

وإذا للاعتماد على الودائع (كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية) بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها، سواء حقق أرباح أم لم يحقق، فإن الاعتماد على الودائع ميزة هامة. فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه منذ اليوم الأول، بل وربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق. أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك كافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع، وبين الفوائد المدفوعة عليها. وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك، مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار، وهذا يطلق أحيانا على كافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية، أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات.

ثانيا: السيولة

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة. وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس، ويزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد، فمثلا اضطر بنك انترا اللبناني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين وأقفل أبوابه في 14 تشرين الثاني لعام 1966. وذلك نتيجة لزيادة مفاجئة في السحوبات لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية.

ثالثا: الأمان

يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 % عادة. وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين، والنتيجة هي إفلاس البنك.

وتفرض السمات المشار إليها ثلاثة أهداف تهتدي بها إدارة البنك التجاري، وتتمثل في:

- في تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكليف هو النوع الثابت، وأن أي انخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصحبه انخفاض أكبر في الربح؛

- يتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير كبير على ثقة المودعين فيه؛
- يتمثل في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس مال صغير، ولا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.

المطلب الثالث: أنواع خدمات البنوك التجارية

إن البنوك التجارية، هي مؤسسات ائتمانية تتعامل بالائتمان قصير الأجل وتتلقى ودائع جارية في الغالب، ولكن البنك التجاري لكي يجلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين (أفراد أو مؤسسات) يوفر الكثير من الخدمات المصرفية.

ومن أهم أنواعها ما يلي:[1]

أولا: تلقي أو قبول الودائع من مختلف الجهات

والودائع أنواع، منها:

- **ودائع جارية:** وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار.
- **ودائع لأجل:** وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها مسبقا بين البنك والمودع.
- **ودائع بإخطار:** وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته، أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها.

ثانيا: تقديم القروض

البنوك التجارية تقدم قروضا لمحتاجيها، وهي على نوعين قروض بدون ضمان تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنك كونه متأكد من المالي، لأنه في الأصل البنك التجاري لا يقدم قروضا بدون ضمان، وقروضا بضمانات مختلفة يمكن ذكر منها ما يلي:

- قروض بضمان سلع مختلفة؛
- قروض بضمان أوراق مالية؛
- قروض بضمان شخصي...إلخ.

ثالثا: التعامل بالإعتمادات المستندية

ويتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، بحيث بموجبها يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد والمصدر عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد في الداخل إلى حساب المصدر في الخارج، ويتم ذلك بين البنوك بتقديم الوثائق الخاصة بالبضاعة موضوع الصفقة كوثائق الشحن، التأمين، الرسوم الجمركية، فواتير البضاعة ووثيقة المنشأ...إلخ.

[1] أ. أبو عتروس عبد الحق، **مرجع سابق**، ص ص 15-17.

رابعا: التعامل بالأوراق المالية والتجارية

البنوك التجارية قد تتدخل بائعة أو مشترية للأوراق المالية في السوق المالي سواء لحسابها أو لصالح متعامليها، كما يمكن أن تقوم بخصم الأوراق التجارية وتحصيلها لصالح عملائها.

خامسا: شراء وبيع العملات الأجنبية

وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وكل ذلك مقابل عمولة.

بالإضافة إلى بعض أنواع الخدمات الأخرى:

- تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها ولحسابهم؛
- تأجير خزائن حديدية للأفراد مقابل عمولة محددة؛
- تقديم مختلف أنواع الخدمات للمتعاملين وطالبيها.

المبحث الثاني: الأداء المالي للبنوك التجارية

إن من بين أهداف البنوك التجارية المحافظة على استمراريتها ويأتي عامل الأداء الذي يعد الأكثر إسهاما في تحقيق ذلك، وقد حظي هذا المفهوم بالاهتمام الكبير من قبل الباحثين والممارسين في تسيير المؤسسات وإدارتها، وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- مفهوم الأداء المالي في البنوك التجارية وأهميته؛
- العوامل الداخلية الإدارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي في البنوك التجارية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف وأهمية الأداء المالي في البنوك التجارية.

أولا: تعريف الأداء المالي في البنوك التجارية

لقد تعددت التعاريف المقدمة للأداء المالي وذلك باختلاف وجهات النظر لدى العديد من الباحثين، ولم يتم الاتفاق على تعريف محدد له، وفيما يلي أهم التعاريف التي قدمت له:[1]

يعرف الأداء المالي على أنه: "قدرة المؤسسة على توليد موارد جديدة من العمليات اليومية خلال فترة زمنية معينة، ويتم قياسه من خلال صافي الدخل، والنقد من العمليات".

كما يعد الأداء المالي: "وصف لوضع المؤسسة الآن وتحديد للاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الأصول، الخصوم وصافي الثروة.

---

[1] أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، **بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية – إسقاط تجربة البنوك الأمريكية على البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص إدارة بنكية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2021-2022، ص3.

ويعرف الأداء المالي في البنوك على أنه: "مدى مقياس البنوك في استغلال الموارد المتاحة لديها".
ومما سبق يمكن تعريف الأداء المالي على أنه "مدى قدرة المؤسسة على استغلال جميع الموارد المتاحة لها استغلال أمثل لتحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة، أي أن التحقيق الجيد للأداء المالي يضمن المركز المتفوق، وحتى يتحقق هذا التفوق فلا بد من القيام بعملية التقييم لأدائه المالي من خلال الاعتماد على المؤشرات المالية الخاصة بالبنك".

ثانيا: أهمية الأداء المالي في البنوك التجارية

تكمن أهمية الأداء المالي في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسة من عدة جوانب وبطريقة تخدم مصالح مستخدمي البيانات ذات العلاقة بالمؤسسة، وذلك من خلال ما يوفره الأداء المالي من معلومات لترشيد قراراتهم المالية، بالإضافة لذلك أنه يمكن من متابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة والأهداف المسطرة، واكتشاف المعوقات واقتراح إجراءات تصحيحية وترشيد قرارات الاستثمار حسب الأهداف العامة للمؤسسة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.[1]

تكمن أهمية الأداء المالي بشكل عام في كونه يهدف إلى تقييم أداء البنوك من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في البنك لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.[2]

بالإضافة إلى أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط البنك وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم؛
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع البنوك.

لذا فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من الآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للبنوك.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في كونه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية البنك وتحسينها لتعظيم قيمة البنك وثروة المساهم؛

---

[1] د .نعمان محصول، ط. د. سراح موصو– **تقييم الأداء المالي للنوك التجارية : دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة (2013–2018)**– مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص123.

[2] أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، **مرجع سابق**، ص4.

- تقييم سيولة البنك لتحسين قدرة البنوك على الوفاء بالالتزامات؛
- تقييم تطور نشاط البنك لمعرفة كيفية توزيعه لمصادره المالية واستثمارها؛
- تقييم المديونية لمعرفة مدى اعتماد البنك على التمويل الخارجي؛
- تقييم تطور حجم البنك لتزويد مستخدمي البيانات المالية بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للبنك.

المطلب الثاني: العوامل الإدارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي

وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالي:[1]

أولا: الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات، وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة على اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

ثانيا: المناخ التنظيمي

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، أما أسلوب الإدارة كثر التأكد من مدى أداء العامل وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية، وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية،عن الأساليب والعبارات والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة، والتي تعمل وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

---

[1] لعراف زاهية، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية في ظل السيولة والربحية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجاري: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020،ص ص38- 40.

ثالثا: التكنولوجيا

هي عبارة على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات، والتي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية، وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

رابعا: الحجم

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الودائع أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا، فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث إنه بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية وإيجابا، من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات، وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

بناءا على ما سبق سيتم توضيح هذه العوامل في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) : العوامل المؤثرة على الأداء المالي

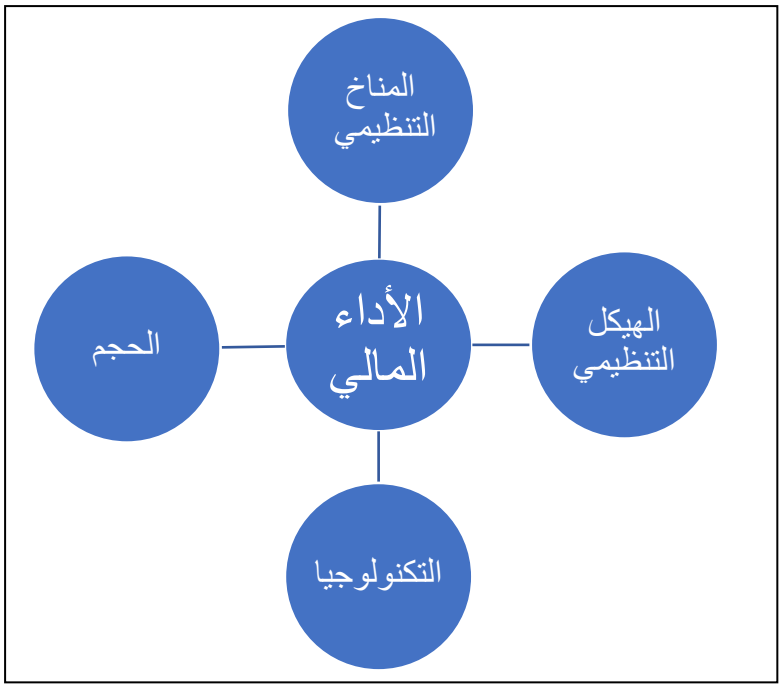

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على ما سبق.

يوضح الشكل العوامل المؤثرة على الأداء المالي، حيث تتنوع هذه العوامل وتختلف باختلاف تأثيراتها باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة نشاطها.

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية لتقييم الأداء المالي

يهدف تقييم الأداء المالي في مجال البنوك التجارية إلى قياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها كما له أهمية خاصة حيث تبين نقاط القوة والضعف في البنك للقطاع المصرفي، حيث سنتطرق إلى ما يلي:

- مفهوم وأهداف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؛
- مراحل ومصادر تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؛
- نموذج التقييم المصرفي camels.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

يعد تقييم الأداء المالي أداة إدارية هامة للبنوك التجارية لمساعدتها على تحقيق أهدافها وتحسين أدائها والمحافظة على سلامتها واستقرارها.

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

استأثر موضوع تقييم الأداء باهتمام واسع من لدن الكتاب والباحثين في مجالات الدراسة العلمية الاقتصادية منها والإدارية والمحاسبية والمالية والمصرفية كذلك، لارتباطه بجوانب مهمة من حياة المنظمات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها. وعلى الرغم من تطابق النظرة العامة لعملية تقييم الأداء.

وفيما يلي أهم التعاريف التي قدمت له:[1]

فقد جاء في مفهوم تقييم الأداء بأنه مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية على وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين.

وفي تعبير آخر لمفهوم تقييم الأداء عرف بأنه الطريقة الدورية للوصول إلى الصورة الواقعية عن طريق مقارنة المؤشرات الفعلية بتلك المستهدفة خلال مدة زمنية محددة.

كذلك جاء في مفهوم تقييم الأداء بأنه وسيلة للتحقق والتأكد من العمليات الإنتاجية التي تم إنجازها في نهاية مدة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، هي مطابقة للأعمال التي أريد إنجازها على وفق الخطط والبرامج المحددة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة، بغية موافاة الجهات المعنية بأي انحرافات أو اختناقات مع تحليل أسبابها لغرض تقديم الاقتراحات العلمية والعملية لمعالجتها في المستقبل.[2]

مما تقدم نستطيع القول أن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك هي عملية يتم من خلالها الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية والمتمثلة في النسب المالية، بحيث تمكنها من تحديد مركزها المالي.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

تختلف أهداف التقييم، باختلاف أغراضه، فمفهوم التقييم يتصف بالشمولية، ويمكن النظر إليه من عدة زوايا:[3]

تهدف عملية تقييم الأداء بشكل عام، إلى دراسة المؤسسة أو المشاريع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية، واقتصادية في المشروع وذلك بغرض تحديد نقاط القوة، ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التقييم في ترشيد القرارات؛

---

[1] نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، ج1، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 24-25.

[2] **نفس المرجع**، ص26.

[3] إبراهيم السيد، وائل رفعت خليل، **التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية (التخطيط المالي- إعداد الموازنة التقديرية- النسب المالية- المشتقات المالية)**، ج 1، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2017، ص ص 86-87.

كما تهدف عملية التقييم، إلى استنباط بعض المؤشرات سواء كانت كمية، أو نوعية والتي توفر للإدارة أدوات للتخطيط والرقابة، والتي تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع، أقرب ما تكون إلى الحقيقة.

ويمكن بشكل عام، حصر أهداف تقييم الأداء في الجوانب التالية:

- دراسة قدرة المؤسسة على الاستمرار (الفشل المالي)؛
- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة؛
- استشراف الآفاق المستقبلية؛
- نقوم بالتقييم بغرض تطوير المؤسسة، وجعلها أكثر كفاءة؛
- نقوم بالتقييم بغرض الحصول على قروض من المؤسسات المالية؛
- نقوم بالتقييم بغرض الخوصصة، أو التنازل عن المؤسسات؛
- نقوم بالتقييم بغرض الاندماج؛
- نقوم بالتقييم بغرض التصفية.

المطلب الثاني: مراحل ومصادر تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تتطلب عملية تقييم الأداء اعتماد تخطيط سليم مستندا على مراحل ومصادر من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

أولا: مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تتضمن عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية مراحل متعاقبة يمكن توضيحها في الآتي:[1]

- مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية، لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشتمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها المصرف التجاري؛
- مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في المصرف التجاري؛
- مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء المصرف التجاري؛
- مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء المصرف التجاري، مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاط المصرف التجاري، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للمصرف؛

[1] نصر حمود مزنان فهد، **مرجع سابق**، ص ص 33-34.

- مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط المصرف التجاري، وتوفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب، والإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

ثانيا: المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

يمكن تحديد مصادر البيانات والمعلومات والإحصاءات التي يعتمد عليها في عملية تقييم الأداء من خلال الآتي:[1]

- القوائم المالية والمرفقات: وتتضمن مجموعة معلومات متكاملة، تضم قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والكشوفات التحليلية المساعدة لها؛
- المؤشرات التاريخية للقوائم المالية والتي تحتاجها عملية تقييم الأداء لأغراض الدراسة والتحليل وعقد المقارنات؛
- الموازنة التخطيطية: وهي البرنامج والخطة الشاملة لنشاط الوحدة الاقتصادية لفترة زمنية مقبلة؛
- التقارير الدورية، سواء كانت تقارير داخلية أم خارجية، حيث تشكل البيانات الواردة فيها قاعدة معلوماتية مهمة في تقييم الأداء؛
- الاستبيانات التي تجريها الوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطها، سواء كانت هذه الاستبيانات تجري داخل الوحدة أو خارجها، حيث الزيارات الميدانية التي تقوم بها الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية أو مدراء الأقسام فيها أو أي فريق آخر لأغراض الوقوف على حركة نشاط معين في الوحدة والتعرف على المشاكل التي تواجهه وما إلى ذلك؛
- البيانات والمعلومات الإحصائية عن نشاط الوحدات الاقتصادية المشابهة.

المطلب الثالث: نموذج التقييم المصرفي camels

يعد نموذج التقييم المصرفي إحدى المؤشرات لقياس وتقييم أداء البنوك، ولذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأته وتعريفه وأهميته وأبعاد ومحاور هذا النموذج.

أولا: نشأة نموذج camels

من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

[1] زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية:دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجيستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية –غزة، 2011، ص ص 23-24.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار camels كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1998، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين لهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة لذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدر بم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار (camels) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي يقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار (camels) للجمهور مابين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لايؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لايؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.[1]

ثانيا: مفهوم نموذج camels

بدأ استخدام نموذج camels في بداية الثمانينات من قبل البنك الفدرالي الأمريكي كأحد أدوات الإنذار المبكر، وقد أظهرت نتائج استخدام النموذج تفوقا في كشف أوجه الخلل بالبنوك وتحديد مدى سلامتها، ويمكن تعريف نموذج تقييم الأداء camels كما يلي: [2]

[1] يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة الباحث، العدد10، 2012، ص207.

[2] محمد عبد الفتاح العشماوى، محمد عبد المقصود أحمد، سارة يوسف على كاشف، **دور مؤشرات camels في تقييم الأداء المصرفي (دراسة حالة على البنك الأهلي المصري)**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 01، جانفي، 2022، ص363.

هو نموذج يستخدم لتوفير ملخص مناسب عن حالة البنك عن طريق تقييم كل عنصر من مكوناته " كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الأرباح، السيولة، حساسية البنك لمخاطر السوق" أي التقييم العام للوضع المالي للبنك وتقييم مدى التزامه بالقوانين والسياسات التنظيمية.

ثالثا: أهمية نموذج camels

يعمل هذا النظام على إجراء التحليل الشامل للبنك، من خلال التأكد من سلامة الأصول والعمليات البنكية أثناء جولات التفتيش الميدانية، التي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وكيفية إدارتها والتعامل معها.

ومن مزايا نموذج camels: [1]

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- اختصار زمن التقييم من خلال التركيز على ستة بنود وعدم تشتيت الجهود في تقييم البنود غير الضرورية في عملية التقييم؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي بدلا من الأسلوب الإنشائي، مما يقلل من حجم التقرير ويزيد من مصداقيته؛
- المساعدة على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور؛
- عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدة ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي؛
- مقياس يسمح بمقارنة الأوضاع عبر الدول (من خلال المؤشرات)؛
- نموذج camels أقل تكلفة من البرامج المكتبية.

رابعا: أبعاد ومحاور نموذج camels

يعد نموذج camels من نظم التقييم الأكثر كفاءة لما يقدمه من فعالية في خدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، وعملا بمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية التي يقوم على أساسها كل بنك بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي.

حيث يتكون نموذج camels من ستة مؤشرات هي: [2]

1-كفاية رأس المال Capital Adequacy

تعد كفاية رأس المال أحد أهم مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي لأنه يضمن قدرة هذا القطاع على استيعاب الخسائر النهائية الناتجة عن ظهور بعض المخاطر.

[1] محمد عبد الفتاح العشماوى، محمد عبد المقصود أحمد، سارة يوسف على كاشف، **مرجع سابق**، ص 364.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 364- 365.

2-جودة الأصول Assets Quality

جودة الأصول هي عنصر هام يقيس قوة البنك ويرتبط ارتباطا مباشرا بكفاية رأس المال لأنه في معظم الأوقات يتم تحديد المخاطرة من خلال انخفاض قيمة الأصول.

3-جودة الإدارة Management Quality

جودة الإدارة لا تعتمد فقط على الأداء المالي الحالي للبنك، بل أن الإدارة السليمة هي أهم الشروط المسبقة للقوة ونمو واستقرار أي مؤسسة مالية، هذا المؤشر يتكون من مجموعة كبيرة من المحاور مثل مستوى التعليم وخبرة الإدارة ومدى التزامها بالمعايير المحددة والقدرة على التخطيط والاستجابة للتغيرات، لذلك يكون هو الأصعب في القياس عند مقارنته بالآخرين.

4-الربحية Earning

تعكس الربحية القوية الخاصة بالبنك مدى قدرته على دعم العمليات الحالية والمستقبلية بشكل أكثر إيجابية وهذا يحدد القدرة على استيعاب الخسائر عن طريق بناء قاعدة رأس مال كافية، وتمويلها للتوسع ودفع أرباح كافية للمساهمين.

5-السيولة Liquidity

هي قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وكذلك التزامات القروض، ويقصد بها في هذا المجال المصرفي القدرة على تحويل بنود الإستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض إلى خسائر.

6-الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to market risk

تعكس الحساسية لمخاطر السوق الدرجة التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار السلع أو أسعار الأسهم بشكل سلبي على أرباح المؤسسة المالية أو رأس المال الاقتصادي.

المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تقع على عاتق المصارف مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف ذوي المصالح من مساهمين ودائنين وعاملين وغيرهم، مما يستدعي قيام تلك المصارف باستخدام عدد من المؤشرات الأداء المالية التي تستخدم في تقييم أداء المصرف، لذا سنتناول في هذا المبحث.

- تعريف المؤشرات المالية وخصا ئصها؛

- أنواع المؤشرات المالية الكلاسيكية؛
- مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.

المطلب الأول: تعريف المؤشرات المالية وخصائصها

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة.

أولا: تعريف المؤشرات المالية

هي عبارة عن قيمة أو صفة مميزة تستخدم لقياس المخرجات أو النتائج لتحديد مدى ما حققته وحدة اقتصادية ما من أهدافها.[1]

ومن وجهة نظر أخرى تعرف بأنها " تعبير حسابي بسيط للعلاقة بين عنصر وآخر، بمعنى أن ينظر إلى كل عنصر كنسبة من عنصر آخر".[2]

ثانيا: خصائص المؤشرات المالية

يمكن الإشارة إلى عدة خصائص موضحة كما يلي:[3]

- تنبع عن فهم عميق للمشكلات محل الدراسة ومحاولة تفصيل مؤشرات مناسبة لتعكسها؛
- أن تكون بسيطة قدر المستطاع وواضحة وقابلة للقياس؛
- أن تكون محدودة العدد ليتمكن متخذ القرار من متابعتها باستمرار؛
- أن تكون عملية وقابلة للتطبيق من حيث إمكانية جمع البيانات؛
- ضرورة وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة كي تكون معبرة ولها مدلول منطقي؛
- أن يكون هناك ارتباط واضح بين الهدف من التحليل المالي وبين النسبة المالية المستخدمة؛
- كما أن المؤشرات المالية تختلف من مرحلة إلى أخرى اعتمادا على المرحلة التي يمر بها المصرف، والتي يمكن أن تكون مرحلة البدء أو النمو السريع أو النضج أو مرحلة الهبوط والتدهور. وبالتالي فإن القوة النسبية لنسب المصرف تتوقف بصورة أو بأخرى على أداء فريق الإدارة فقط.

---

[1] علاء فرحان طالب، م.م. إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 79.

[2] **نفس المرجع**، ص 79 .

[3] **نفس المرجع**، ص ص 79-80.

المطلب الثاني: أنواع المؤشرات المالية الكلاسيكية.

بهدف تقييم الوضع المالي للبنوك سنتطرق إلى بعض المؤشرات المالية الكلاسيكية التي تضم كلا من مؤشرات الربحية ومؤشرات المديونية، وكذا مؤشرات السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال.

أولا: مؤشرات الربحية

إذا كانت الإيرادات تؤشر نقطة البداية للأداء المالي فقط، فإن الربحية تؤشر النتيجة النهائية لجميع الجهود والأنشطة لأداء المصارف، وهي المقياس الكلي للأداء المالي. فالربحية وتحقيق عائد ملائم من الأهداف الأساسية في عمل المصارف، ولكي يحقق المصرف تلك الأرباح عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يقلل نفقاته ما أمكن ذلك.[1]

ومن مؤشرات الربحية نجد ما يلي:

1- معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA)

يعتبر معدل العائد على الأصول معدل كلاسيكي لقياس كفاءة البنوك، يقوم بقياس وتقييم قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفا أمثلا، أي يقيس كفاءة البنك في استخدام إجمالي أصوله ومن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي امتلكها خلال هذه الفترة.[2] ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$ROA = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}} * 100\%$$

2- معدل العائد على حق الملكية (ROE)

تقيس هذه النسبة العائد على حق الملكية ما يحصل عليه المالكون من استثماراتهم لأموالهم من نشاطات المصرف، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف. وأيضا ارتفاعها يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (درجة اعتماد المصرف على الاقتراض)، وانخفاضها يشير إلى اعتماد المصرف تمويلا متحفظا بالقروض.[3] وتقاس بالعلاقة التالية:

$$ROE = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} * 100\%$$

---

[1] علاء فرحان طالب، م.م. إيمان شيحان المشهداني، **مرجع سابق** ص 80.

[2] نعمان محصول، سراح موصو، **مرجع سابق**، ص 124.

[3] علاء الدين فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **مرجع سابق**، ص81.

3- هامش الربح

يقوم هذا المؤشر بقياس العائد بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه.[1] ويحسب كالتالي:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

4- معدل ربحية السهم (EPS)

تعكس هذه النسبة مدى ربحية كل سهم من أسهم المالكين في المصرف، أي تعكس حصة السهم الواحد من الأرباح المتحققة، وارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع ربحية السهم وهو الهدف الذي يصبو إليه المستثمرون، كذلك يمكن مقارنتها خلال السنوات الماضية لمعرفة نسبة النمو في المصرف.[2] وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:

$$EPS = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم}} * 100\%$$

ثانيا: مؤشرات المديونية

تقيس هذه النسب قدرة البنك على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل، و مدى اعتماده على مصادر التمويل الخارجية في تمويل أصوله مقارنة بأمواله الخاصة.[3]

وتتمثل أهم نسب هذه المجموعة فيما يلي:[4]

1- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول

ويتم التعبير عنها وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}} * 100\%$$

2- نسبة الديون إلى حقوق الملكية

ويتم حسابها بناءا على العلاقة التالية:

---

[1] نعمان محصول، سراح موصو، **مرجع سابق**، ص 124.

[2] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **مرجع سابق**، ص 82.

[3] نعمان المحصول، سراح موصو، **مرجع سابق**، ص 124.

[4] **نفس المرجع**، ص ص 124-125.

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} * 100\%$$

3- نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية

وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}} * 100\%$$

4- نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول

وتحسب وفق الآتي:

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} * 100\%$$

ثالثا: مؤشرات السيولة

يشير مفهوم السيولة إلى قدرة المصرف التجاري على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقد بأقرب وقت ممكن وأقل خسارة تسمح بمواجهة السحوبات، وإلا فإن التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف، فالسيولة سمة حيوية تمتاز بها المصارف التجارية عن المؤسسات غير المالية.[1]

ومن أهم النسب الأساسية لقياس السيولة هي:

1- نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول

ويعتمد البنك على هذه السيولة في مواجهة الطلب على النقدية وفي المعادلة يحدد البنك نسبة داخلية للسيولة لا يقل عنها.[2]

وتحسب كما يلي:

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **مرجع سابق**، ص 83.

[2] أمينة بن جدو، ميهوب مسعود، **تفييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية: دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة (2010-2019)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص 584.

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي النقدية}}{\text{إجمالي الأصول}} * 100\%$$

2- نسبة الرصيد النقدي

تقيس هذه النسبة قدرة الاحتياطات الأولية على مواجهات سحوبات ودائعه والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. وكلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها.[1]

ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{إجمالي النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} * 100\%$$

3- نسبة القروض إلى الودائع

تعد هذه النسبة مقياسا للسيولة من منطلق أن القروض هي أقل موجودات البنك (باستثناء العقارات) سيولة، لذا تنخفض سيولة البنك كلما زادت القروض وارتفعت نسبتها إلى الودائع.[2] وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} * 100\%$$

4-نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع

وتعكس هذه النسبة قدرة الاستثمارات على قصيرة الأجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها.[3]

وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة الإستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{الإستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الودائع}} * 100\%$$

رابعا: مؤشرات كفاية رأس المال

تنبع أهمية رأس المال من الوظائف التي يمكن أن يحققها، فهو يشكل قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للمصرف، ويؤدي دورا مهما في عملية امتصاص وتغطية أي خسائر غير متوقعة يمكن أن تواجه المصرف فالمصارف التي لديها قاعدة رأسمال تتناسب مع نشاطها وحجم وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها تمتلك قدرة

[1] أمينة بن جدو، ميهوب مسعود، **مرجع سابق**، ص 584.

[2] **نفس المرجع**، ص 584 .

[3] نعمان محصول، سراح موصو، **مرجع سابق**، ص 125.

أكبر على تحمل الخسائر وتجاوزها والاستمرار بتقديم الخدمات لزبائنها.[1] وتقاس نسب كفاية رأس المال من خلال النسب الآتية:

1-نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات

تعكس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل إجمالي الموجودات، وإن ارتفاع هذه النسبة يحقق ما يصبو إليه البنك المركزي من حماية لأموال المودعين، إلا أن ارتفاعها بنسبة أكثر من المطلوب يؤدي إلى انخفاض نسبة العائد إلى حق الملكية وهذا ضد رغبة المالكين، يحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة.[2]

وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الموجودات}} * 100\%$$

2-نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على الودائع كمصدر من مصادر التمويل، وأيضا تبين مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين والعكس بالعكس، والمقصود بالودائع هنا الودائع والحسابات الجارية بأنواعها مضافا إليها مستحق إجمالي المصارف.[3] وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الودائع}} * 100\%$$

المطلب الثالث: مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة

تختلف مؤشرات قياس الأداء باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء وكون عملية تقييم الأداء البنكي عملية شاملة تستفيد منها إدارة البنك وجميع جهات المراقبة حيث استخدم مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر حديث لقياس الأداء البنكي.

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **مرجع سابق**، ص 86.

[2] **نفس المرجع**، ص 86.

[3] **نفس المرجع**، ص 87.

أولا : تعريف القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

عرفت الشركة الاستشارية الأمريكية "stern ste wart" القيمة الاقتصادية المضافة "EVA" على أنها:" مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي الذي يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت والفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض".[1]

كما يمكن أن تعرف القيمة الاقتصادية المضافة "EVA" بأنها: "الفرق بين العائد المحقق خلال الدورة والعائد المنتظر الذي يأخذ في الحسبان الخطر، ويقابل العائد المحقق النتيجة قبل الفوائد وبعد الضريبة، أما العائد المنتظر فيتمثل في المكافأة التي من المفروض أن تقدم لأصحاب الأموال وتتمثل هذه المكافأة في ناتج الرأسمال الاقتصادي وتكلفة رأس المال".[2]

ثانيا: أهمية القيمة الاقتصادية المضافة(EVA)

تكمن أهمية هذا المؤشر فيما يلي:[3]

- يوضح معيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين؛
- مقياس حقيقي للأداء التشغيلي والإداري؛
- معيار لنظم الحوافز والتعويضات لمدراء المؤسسات؛
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دوليا؛
- وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب اهتمام المدراء وحملة الأسهم.

ثالثا: كيفية حساب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

إن القيمة الاقتصادية المضافة "EVA" تركز على جميع الجوانب المهمة في المنشأة، حجم رأس المال المستثمر وتقسيمه مابين الدين ورأس المال الممتلك وتكلفة رأس المال (الأسهم و القروض)، حيث يمكن تحقيق

---

[1] عبد الكريم خيري، **مدى مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة « EVA » في تحديد القيمة السوقية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة: دراسة حالة مجمع صيدال**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 1، 2021، ص 308.

[2] **نفس المرجع**، ص 308.

[3] قديد عبد الحفيظ، بن عيسى بن علية، **القيمة الاقتصادية المضافة كأداة للتخطيط المالي الإستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**– مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، المجلد 14، 2023، ص 405.

القيمة الاقتصادية من خلال الربح الاقتصادي والتي يطلق عليها القيمة الاقتصادية المضافة " EVA"، فإنه لقياس هذه الأخيرة يتم من خلال المعادلة التالية:[1]

$$EVA= (ROIC- WACC) * IC$$

حيث أن:

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة.

ROIC: العائد على رأس المال المستثمر ويتم حسابه من خلال قسمة "NOPAT" على "IC".

NOPAT: صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب.

IC: رأس المال المستثمر.

WACC: التكلفة المرجحة لرأس المال.

فإذا كانت $EVA> 0$

ففي هذه الحالة يمكن القول أن المنشأة ناجحة ويكون هناك زيادة في ثروة الملاك وبالتالي يكسبون أكثر من أصل الاستثمار، أما إذا كانت $EVA=0$ فهذا يعني أن المنشأة قد أنتجت بقدر ما استثمرت من أموال وعندما تكون $EVA<0$ هذا يعني تآكل في ثروة الملاك.

أما لحساب تكلفة رأس المال « WACC » فإن ذلك يتم من خلال المعادلة التالية:

$$WACC = Ke * W Equity + Kd * W Debt .$$

حيث أن:

Ke: معدل كلفة الأسهم للشركات.

W Equity: الوزن النسبي للأسهم في هيكل التمويل.

Kd: معدل كلفة الديون في الشركات (متوسط سعر الائتمان والخصم بالبنك المركزي).

WDebt: الوزن النسبي للديون في هيكل التمويل.

[1] بن سنة ناصر، قاشي يوسف، **أهمية القرارات المالية المعبر عنها بالعائد على الاستثمار و التكلفة الوسطية في خلق القيمة الاقتصادية المضافة: دراسة حالة مؤسسة أليانس للتأمينات لفترة (2014-2018)** ، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، المجلد 02، 2021، ص 359.

خلاصة الفصل

لقد تم التركيز في هذا الفصل على الأدبيات النظرية فقد تم التعرف على ماهية البنوك التجارية وعلى الأداء المالي وعمليات تقييمه وأهميته من خلال المؤشرات المالية المتمثلة في المؤشرات الكلاسيكية (الربحية، المديونية، السيولة، كفاية رأس المال)، ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وكيفية حسابها، ومن هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عنصر أساسي وخطوة هامة تمكنها من معرفة الوضعية المالية للبنوك التجارية، حيث يجب اختيار المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

وفي الفصل الموالي سنحاول إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على الدراسة التطبيقية من أجل تحقيق المؤشرات المالية في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

خلال الفترة(2020-2022)

تمهيد

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بأهمية بالغة وهذا راجع للمكانة الهامة والمتميزة التي تشغلها البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية من خلال توفيرها للموارد التمويلية على اعتبار الأداء المالي للبنك، يعكس النتيجة المنتظرة من مختلف الأنشطة وتتيح عملية تقييم الأداء المالي إمكانية الكشف عن سلامة مسار وسلوك مختلف الوظائف في البنك ومحاولة تحسين السيئ منها، ويتطلب ذلك استخدام جملة من الأدوات والأساليب أن رفع مستوى الأداء المالي يأتي على قمة اهتمامات البنوك التجارية وقصد الإلمام أكثر بالجوانب النظرية ومعرفة مدى تطابقها مع الواقع العملي، وخصصنا هذا الفصل لإجراء الدراسة التطبيقية على المجمع الجهوي للاستغلال (بنك الفلاحة و التنمية الريفية) – برج بوعريريج– وبناء على القوائم المالية للبنك سنقوم بتطبيق مجموعة من المؤشرات المالية التي تم التطرق إليها سابقا بغرض الحكم على الوضع المالي للبنك.

بناء على ما سبق، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

– بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

– تقديم عام للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– برج بوعريريج 034

– تقييم الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع برج بوعريريج– .

المبحث الأول: بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية شهد مند نشأته حملة من التغيرات في هيكله ومهامه وذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي وقد اخذ تخصصه في تنمية القطاع الفلاحي والزراعي وتنمية العالم الريفي وأيضا قطاع الصيد البحري في المناطق الساحلية والمناطق المتوفرة لدى نشاط تربية المائيات.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتنمية الريفية وتعريفه ومراحل تطوره وكذا مبادئه

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم مراحل تطوره وكذا المبادئ التي يقوم عليها هذا البنك.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كنتيجة لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وذلك بموجب مرسوم الرئاسي (106-82) المؤرخ في 13 مارس 1982، فتكون البنك في بداية مشواره 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري، وكان الهدف من إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية المساهمة في تنمية وترقية القطاع الفلاحي ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية. وعلى أساس ذلك كانت مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا تقتصر على تمويل القطاع الفلاحي فحسب بل صار يقدم جميع الخدمات التي تقدمها مختلف البنوك التجارية. (وثائق مستلمة من البنك، 2024).

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤشراته ذات أسهم يقدر رأسمالها الحالي ب: 54000000000.00دج تعود شاكية جميع أسعارها للدولة ويتمتع بالاستقلال المالي وبعد تاجر مع الغير، يتكون من 334 وكالة و39 مديرية جهوية، وولائي أو المجمع الجهوي للاستغلال وقد صنف في المرتبة 688 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف حسب مجلة قاموس البنوك قدرت موارده البشرية في أكثر من 7000 إطار مستخدم، يقع المقر الرئيسي للبنك شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة. (وثائق مستلمة من البنك، 2024).

ثالثا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل وهي: (وثائق مستلمة من البنك، 2024):

1- المرحلة الأولى(1982-1990):

كان الهدف الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في إثبات حضوره الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الوقت اكتسب البنك سمعة جيدة في ميدان تمويل القطاع الفلاحي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية وهذا الاختصاص يتماشى في هذه المرحلة مع محضر منصوص عليه في الاقتصاد الوطني المخطط لنفس الفترة.

2- المرحلة الثانية(1991-1999)

تم تخصص البنوك لذا وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجال تمويلات نحو القطاعات الأخرى، أي مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي، وعلى الصعيد التقني قد تميزت هذه المرحلة بإدخال التكنولوجيات الحديثة.

3- المرحلة الثالثة (2000-2004)

قام البنك بوضع برنامج يمتد على خمس سنوات، للتكيف مع التحولات الاقتصادية للبلاد خلال هذه الفترة من جهة واستجابة لاحتياجات ورغبات العملاء من جهة أخرى، ويتمحور هذا البرنامج أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أدائه والعمل على تطوير الخدمات التي يقدمها البنك واستخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال الخدمات البنكية.

4- المرحلة الرابعة (2005-2014)

تتمثل أهم التطورات التي عرفها البنك خلال هذه المرحلة في الآتي: القيام بتقديم خدمات بنكية الكترونية أو ما يعرف كمعرفة العميل لرصيده البنكية وحركية حسابه البنكي بالإضافة إلى تحويل كشوف الحسابات عن طريق فتحه لموقع رسمي لذلك وفتح مركز اتصال يهدف إلى الإجابة على جميع تساؤلات العملاء الحالين والمحتملين وانشغالاتهم.

5- المرحلة الخامسة(2014-2021)

تم إحداث الكثير من التطورات الحديثة منها:

- النظام الآلي الجديد هو نظام بنكي عالمي بين البنوك متطورة يسهل التعاملات شبكة واحدة تقدم خدمات سريعة الزبون وقابل تكلفة وأيضا تسرع من تصفية عمليات التجارة الخارجية؛
- اعتماد بطاقة كارت فيزا أو بطاقة الدفع الالكترونية بالأورو بعدة أصناف تقدم خدمات انتمائية لحاملها خارج الوطني وتسوية عمليات الشراء والدفع عبر الإنترنت؛
- تعميم استعمال البطاقات الالكترونية على جميع العملاء مع خصائص حديثة ومتطورة في استعمالاتها؛
- تسهيل طلبات التوطين البنكي يجعلها على الموقع الإلكتروني للبنك؛
- تقديم خدمات للشركات الناشئة مثل القروض قصيرة الآجال، التحولات البنكية والكفالات البنكية ....الخ؛
- عمليات بيع العملة أو المنحة السياحية المنظمة من طرف البنك المركزي وفق شروط وقوانين المركزي وأسعار صرف العملة الوطنية.

إنشاء حسابات انتمائية بالعملة الوطنية لصالح عدة فئات من الزبائن منها:

- دفتر توفير الفلاح بفائدة وبدون فائدة؛
- دفتر توفير عادي بفائدة وبدون فائدة؛

- دفتر توفير للشباب أقل من 19 سنة؛
- حسابات بنكية بالعملات الأجنبية (الأورو، دولار أمريكي، دولار كندي ....الخ).

رابعا: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم هذا البنك على جملة من المبادئ تتمثل في ما يلي:

1- مبدأ الاستغلال

يهتم البنك بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات، يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بكل ما يحدث في الساحة الاقتصادية.

2- مبدأ القرض والمخاطرة

إن البنك حريص على أموال المودعين له حتى يكون في مستوى الثقة، كما أنه ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك ضمانات يطلبها البنك.

3- مبدأ السيولة

يتعامل البنك بأموال الناس، حيث عند رغبتهم في سحب ودائعهم يكون البنك جاهزا لتلبية طلباتهم، أي المال النقدي يكون جاهزا لمواجهة طلبات السحب الآنية من قبل الزبائن.

4- مبدأ الخزينة

أي وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية المعاملات والباقي يودع لدى البنك المركزي.

5- مبدأ الأمن

يلجأ المواطن إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية تفاديا للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، فالبنك يعمل كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة وحماية أموال المودعين.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

فيما يلي سيتم إبراز أهم أهداف بنك الفلاحة والتنمية الربفية وكذا أهم الوظائف والمهام المنوطة به.

أولا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك إلى تعزيز مكانته في الوسط البنكي من خلال القيام بمختلف النشاطات، ومن أهم الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها هي: (وثائق مستلمة من البنك، 2024)

- تحسين نوعية الخدمات؛
- توسيع العلاقات بين المتعاملين والبنك؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى ربح ممكن؛
- الحصول على أكبر حصة في السوق؛

- إشراك الزراعة وتطوير حصتها في الاقتصاد الوطني؛
- التسيير الدقيق لخزينة البنك، خاصة في تقدير الدينار بالعملات الصعبة؛
- إرضاء الزبائن وذلك بتقديم منتجاته والخدمات بكفاية لتوفير احتياجاتهم.

وبغية تحقيق تلك الأهداف، قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في مرحلة جديدة، التي تتميز بتحويلات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بدل القائمون على البنك بمجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي واحتياجات السوق.

كما يسعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، ومن خلال قيامه ب:

- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص المعاملات؛
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

ثانيا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقانون التأسيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم البنك بالمهام التالية (وثائق مستلمة من البنك، 2024):

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض؛
- يقوم بكل الأنشطة المهددة بالزوال كالزراعة؛
- تمويل المشاريع الزراعية المختلفة؛
- يساهم في تطبيق المخططات الفلاحية؛
- تنفيذ سياسة الائتمان قصيرة الأجل وفقا للقواعد الضابطة للمجال المصرفي؛
- تمويل عمليات التجارة الخارجية؛
- تسديد واستلام المدفوعات عن طريق الشيكات والتحويلات، بالإضافة إلى باقي العمليات الأخرى للبنك؛
- قبول كل الأوراق التجارية المتمثلة في الأذونات، الأوراق المالية المصدرة من طرف الخزينة العمومية، وبصفة عامة كل الالتزامات ذو مدة محدودة وقابلة للتحويل بأمر ناجم عن عمليات صناعية، زراعية وتجارية؛
- قبول الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص سواء كان معنوي أو طبيعي؛
- المساهمة في جمع الادخار الوطني.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر؛
- إعادة تنظيم إدارة المخاطر؛
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض، وتطبيق معدلات فائدة تتماشى مع تكلفة الموارد.

إن المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة البنكية المحلية والعالمية يحتم على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أن يلعب دورا أكثر ديناميكية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة البنكية. وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك والعمل على ترقية المنتجات والخدمات البنكية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى، إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عالي من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة و شاملة، تتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، ينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية لهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد والزبائن على حد سواء وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي.

المطلب الثالث: المنتجات والخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يقدم البنك عدة خدمات ومنتجات تقليدية وحديثة وهذا لتحقيق رضا الزبائن بكل مستوياتهم وباختلاف حاجاتهم ورغباتهم.

أولا : منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل أهم المنتجات في:

1- **الحساب الجاري:** يكون مفتوحا للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار، صناعيون، مؤسسات تجارية، فلاحون،....إلخ).هذا المنتج المصرفي بدون فائدة.
2- **حساب الصكوك (الشيكات):** تكون الحسابات مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري(جمعيات، إدارة،...إلخ) وذوي الأجور الراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.
3- **دفتر التوفير:** وهو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين.
4- **بطاقة بدر:** هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع والسحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى.
5- **حسابات بالعملة الصعبة:** منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محددا حسب شروط البنك.

كما توجد عدة منتجات أخرى لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن إضافة إلى الاعتمادات والقروض التي يمنحها البنك لزبائنه وتكون وفق دراسات وشروط مسبقة.

ثانيا: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تظهر أهم هذه الخدمات في:

- فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين؛
- التحويلات المصرفية؛
- الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية؛
- خدمة كراء الخزائن الحديدية؛
- خدمات البنك للمعاينة التي تمكن الزبائن من معاينة ومراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدتهم عبر استعمال الأرقام السرية الشخصية لهم المعطاة من طرف البنك من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة؛
- خدمة الفحص السلكي التي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.

المبحث الثاني: تقديم عام للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – برج بوعريريج 034 –

سوف نقدم في هذا المبحث المجمع الجهوي للاستغلال – برج بوعريريج 034 – بعدما تم التطرق في المبحث الأول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال دراسة كل من الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال – برج بوعريريج 034 –وموارده واستخداماته فضلا عن التعريف.

المطلب الأول: تعريف بالمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – برج بوعريريج 034–

يقع المجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في وسط مدينة برج بوعريريج ويحوي المجمع كذلك الوكالة الرئيسية للاستغلال" 696" حيث يشهد هذا الموقع حركة كبيرة لاشتماله على مختلف المراكز الحيوية والمجمعات التجارية والإدارات بالإضافة إلى وجود جانب هذه الوكالة وكالات لبنوك أخرى وهي القرض الشعبي الجزائري CPA البنك الوطني الجزائري BNA وغير بعيد عنها يوجد بنك التنمية المحلية BDL.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – برج بوعريريج 034 –

تتكون التشكيلة البشرية، لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من إطارات سامية وشبه سامية ومجموعة من العمال منظمون في مصالح مختلفة، حسب معارفهم ومؤهلاتهم العلمية والعملية ولذلك طبقا لتعليمات وقرارات مديرية العامة والتنظيم الداخلي للبنك ومنه سوف نتطرق في هذا الفرع إلى عنصرين يتمثل العنصر الأول في الهيكل التنظيمي لمجموعة الجهوية للاستغلال والعنصر الثاني دور المجمع كهيئة.

أولا: الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال

تم إنشاء هذا المجمع بموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 82/106 تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير. وفي تاريخ 1992م إلغاء المديرية الجهوية بولاية برج بوعريريج واستبدالها بوكالة مركزية، وبقي هذا الوضع إلى 1998م، أين أصبحت وكالة محلية فقط، وفي مطلع سنة 2010 م تم استرجاع المديرية الجهوية وأطلق عليه اسم المجمع الجهوي للاستغلال برج بوعريريج 034 وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا 110 عامل يتوزعون بين الوكالات والمديرية، إضافة إلى قرابة 7 ما بين متربصا وممتهنا.(وثائق مستلمة من البنك، 2024)

ويعد المجمع الجهوي للاستغلال ببرج بوعريريج من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب، وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة.

ثانيا: دور المجمع الجهوي كهيئة

تبعا للمقرر القانوني 09/44 التاريخ 2009/04/19 يعتبر المجمع الجهوي عاملا فعالا في تنظيم البنك في معنى العرف التجاري، وذلك من خلال تقديمه النوعية الجيدة للخدمات بواسطة إدماج حتمية التقييم والنتائج، وصفة فعالة ومتواصلة في التطور الاقتصادي الجهوي على الخصوص والوطنية على العموم، وهذا حسب ما نصت عليه المواد التالية وهي:

المادة 01: هذا المقرر القانوني له هدف تحديد، المهام المخولة إلى الهياكل والأعضاء المكونة للمديرية.

المادة 02: المجمع الجهوي للاستغلال له مسئولية تامة، في الإشراف على تسيير ومراقبة الوكالات التابعة له.

المادة 03: المجمع الجهوي لها مهام إحياء ومتابع نشاطات الوكالة المحلية، للاستغلال التابعة له في كل المجالات.كما أنه مسؤول أمام المديرية العامة للبنك وهو مطالب بتحقيقها (تطبيقها)على المستوى الجهوي أو المحلي.

المادة04: أنه مسؤول على تطبيق الأنظمة والميكانيزمات المسيطرة من قبل الهياكل المركزية، تبعا لإستراتيجية البنك، وكذا متابعتها وتطبيقها وتقدير مدى فعالياتها.

المادة 05: تخصص مهام وخصائص كل عضو من أعضاء هيكل المديريات تبعا، للهيكل التنظيمي المرفق بهذا التقرير.

المادة 06: المقرر القانوني يبدأ سريانه ابتداء من تاريخ التوقيع عليه من طرف الرئيس المدير العام للبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وتتألف المجموعة الجهوية من عدة مصالح، يشرف على كل منها نواب المدير وكل مصلحة تختص بعمل معين، كما أن هذه المصالح تكمل بعضها البعض، وتعمل بطاقة بشرية منتظمة ومنظمة فيما يعرف بالمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (وثائق مستلمة من البنك، 2024).

وتتكون المديرية الجهوية من مدير المجموعة الجهوية للاستغلال والسكرتارية الخاصة به وهما مصلحتان متكاملتان وتسمى سكرتارية بأمينة سر المدير.

1-مدير المجموعة الجهوية للاستغلال

وهو الشخص الذي يعين بقرار من المدير العام للبنك وتتلخص مهامه فيما يلي:

- المسؤول الأول عن تقديم حول نشاطات الوكالات التابعة له على أي للمديرية؛
- السهر على تطبيق القرارات القانونية والتنظيمية بطريقة مباشرة على خلية المراقبة والأمانة؛
- له الحق في الإشراف على كل المصالح المتواجدة بالمجمع الجهوي.

2-السكرتارية

ومكانها بجانب المدير مباشر، وذلك لتزيين مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير ومن مهام السكرتيرة هي: (وثائق مستلمة من البنك، 2024).

- تسجيل البريد الصادر والوارد من وإلى المجموعة الجهوية؛
- تحرير المراسلات والتقارير، أمر بمهمة...الخ؛
- الفاكس؛
- حفظ نسخة من كل المرادات الصادرة أو الواردة؛
- استقبال الزبائن ومساعدة المدير.

3- نائب المدير المكلف بالاستغلال

تتولى هذه النيابة كل الوسائل المتعلقة بالقروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال وذلك بتلقي ملفات طلبات القروض من الوكالات ثم تدرس تلك الملفات وتقرر في لجنة خاصة في لجنة قروض الملفات المقبولة التي ستمول والملفات المرفوضة التي يتم رفضها، ويكون ذلك وفق المعايير الاقتصادية والمحاسبية الثابتة.

4- مصلحة القروض والتجارة الخارجية

- الحفاظ على الوثائق التالية (التعليمات القانونية والنصوص التطبيقية) ومعالجة ودراسة الملفات؛
- تطبيق القرارات المتعلقة بتمويل القروض وإعادة جدولتها ومساعدة الوكالات في تنفيذ العمليات التابعة للتجارة الخارجية ومراقبة الوكالات في تنفيذ التعليمات بنك الجزائر متعلقة بمراقبة سعر الصرف؛
- دراسة إحصائيات هذه المصلحة.

5- مصلحة الحركة التجارية

وهي تقوم بمهام التالية:

- مساعدة الوكالات في تحقيق الأهداف المدروسة و متابعتها ميدانيا تحليلات الفوارق؛
- معالجة احتياجات واقتراحات الزبائن؛
- مشاركة في التظاهرات الاقتصادية؛
- القيام بالإشهارات التي تعكس صورة البنك على المستوى المحلي؛
- الحفاظ على العلاقات التي ترتبط بالجانب المهني مع التغيرات المستحدثة لغرض مشاركة البنك في التمويل والمتمثلة في: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكل الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة إضافة إلى الوكالة الوطنية لإنشاء مؤسسة المتوسطة والصغيرة...إلخ.

6- مصلحة النقد ووسائل الدفع

- تقوم هذه النيابة بمثابة أجهزة السحب الآلي على المستوى المجمع حيث تعد الإحصاءات المتعلقة بهذا الشأن كعدد الزبائن المستفيدين من بطاقات السحب الآلي؛
- ترقية مختلف الوسائل الدفع الموجودة لدى البنك؛
- الحرص على السير الحسن للتشغيل المتواصل لوسائل الدفع؛
- معالجة العوائق والعراقيل التي تتعلق بأجهزة السحب الآلي.

7- رئيس الدائرة الإدارية والمحاسبة

ويشرف على هذه المصلحة نائب مدير مكلف بشؤون إدارية وكل ما يتعلق بالمحاسبة البنكية المخول إليه المهام التالية:

- توفير وتطبيق من طرف نيابة مديرية للقرارات والإجراءات المعمول بها في البنك؛
- تحديد ومتابعة الملفات الإدارية للموظفين؛
- مراقبة تطبيق الأنظمة وقوانين العمل ووفرت النصوص المتعلق بها؛
- تمثيل البنك أمام الهيئات الأخرى في إطار المهام المخولة إليه؛
- تسيير شؤون تأديبية وتصفية كل حسابات الأفراد المحليين على التقاعد والمتوفين؛
- القيام بعملية التكوينية الخاصة بعمال المجمع الجهوي والوكالات التابعة له وقيادة النشاطات المتعلقة بسير أملاك البنك العقارية والمنقولة؛
- الأخذ بعين الاعتبار كل ما له علاقة بتسيير الإعلام الآلي.

8- الشؤون الإدارية

أ- **مصلحة الموارد البشرية:** وهي مصلحة تهتم بإنجاز الأجرة الشهرية للعمال كما أنها تقوم بتحضير مخططات التكوينية التابعة عن الاحتياجات الموضوعية التي تخص كل عامل، كما تقوم أيضا بحياة السجلات القانونية (المختلفة أجرها عطل سنوية، وحركات الموظفين....الخ)، ومتابعة السجلات التي تكون بحوزة الوكالات المرفقة إليه.

ب- **مصلحة الأمن ووسائل العامة:** وتقوم المصلحة بمتابعة ومراقبة نفقات تسيير الاستغلال والاستثمار للمجمع الجهوي ووكالاته وتحقيق عملية الجرد السنوي وتحديد السجلات المخصصة له، وأيضا تسيير مخزونات المديرية وتحقيق مطالب الوكالات، كما تقوم بالتأمين على الأملاك والأفراد وتحمي ممتلكات البنك عن طريق استخدام أنظمة الأمن مثل (نظام المراقبة، مضاد الحريق، الحراسة ... الخ).

ج- **مصلحة الإعلام الآلي:** وهي تهتم بتسيير أجهزة الإعلام الآلي للمجمع الجهوي والوكالات الموالية له، والتنويه لمستلزمات الإعلام الآلي للمجمع والوكالات، وهي تقوم بتركيب المعلوماتية وصيانة وحماية الأجهزة والأنظمة الخاصة به، وكذا منح الأنظمة المعلوماتية محل التطبيق.

- إن هذه الدائرة كما بينا سابقا تسير من طرف رئيس الدائرة.

9- المحاسبة

هي مصلحة تمكن مهمتها بالضبط حسابات كل البنك حيث تقوم بحسابات كل الضرائب وتحصيلها وكذا الميزانية البنكية سواء كانت ميزانية صرف أو استثمار وأيضا مراقبة التسيير في الميزانية المدرسة كما أن لهذا الفرع أو الخلية ثلاث مصالح هي:

أ- **مصلحة المحاسبة والضرائب:** ويوجد فيها قسمين:

1- **قسم المحاسبة:** يقوم بدراسة كل حسابات المتعلقة بالمجمع الجهوي للاستغلال والوكالات التابعة له سواء كانت دائنة منها أو مدينة وسواء تعلقت بحسابات الزبائن أو الحسابات الخاصة بالبنك بحد ذاته.

2- **قسم الضرائب:** وهو يتبع جميع الضرائب ويقوم بتحصيلها على مع الهيئات الإدارية الخاصة بها مثل: (صندوق الضمان الاجتماعي، مفتشية الضرائب... الخ).

ب- **مصلحة التحليل:** وهي تابعة لمصلحة الأولى إلا أنها تدخل في عمق التحليلات التي قامت بها مصلحة المحاسبة والضرائب.

ج- **مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:** وتتكلم بإعداد ميزانية التسيير والاستثمار بما فيها كل المصاريف متعلقة بالمجمع الجهوي والوكالات التابعة له وهي تتمثل في مصاريف الاستغلال (شراء الورق دفع الرواتب وغيرها ومصاريف الاستثمار وهي المشاريع المدرسة....الخ).

10- نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات

أنشأت هذه المديرية وهي تضطلع إلى تحسين الأداء البنكي فهي لذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القرون ومصلحة التحصيلات وتتمثل مهمتها في متابعة الزبائن المتحصلين على القروض في مدى استجابتهم لجدع الامتلاك القروض، تنفيذهم للالتزامات قبل متابعتهم قضائيا وخاصة عن تحصيل الضمانات وتتكون هذه النيابة من ثلاث مصالح وهي:

أ- **مصلحة متابعة التجارة والتجارية الخارجية:** وهي تسير من طرف رئيس مصلحة وتكون مهمتها فيما يلي:

- في المتابع الدقيقة للملفات التابعة له؛
- متابعة الحالة المدنية لكل زبون معني بالقرض؛
- متابعة التقارير الواردة من الوكالات فيما يخص الزبائن بالقروض؛
- إعلام المديريات المركزية في ما يخص تعليماتهم؛
- إعلام اللجنة المعنية بما يخص أي تغيير مخاطر القروض وكل المهام الأخرى التي تعطى له من طرف مسؤولية.

ب- مصلحه متابعة ما قبل المنازعات: وهي تسير من طرف رئيس مصلحة.

- المتابعة الدقيقة لملفات القروض التي هو مسؤول عنها؛
- متابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات وتقويمها وذلك حسب دراسة الخطر؛
- تقديم الملفات إلى لجنة التحصيلات؛
- تطبيق أوامر لجنة التحصيلات عن طريق العدالة أو عن طريق الودي؛
- يقدم تقرير إلى مسؤولية ومهام أخرى له من طرف مسؤولية.

ج- مصلحة متابعة الضمانات: وهي تسير من طرف رئيس المصلحة التي له المهام التالية:

- تقييم دوري لضمانات الممونة فيما يخص القيمة والمدة؛
- كما تقوم هذه المصلحة بجملة من المهام: تتمثل في ترقية محتوى في الوسائل الدفع الموجودة لدى البنك ومساعدة الوكالات في تطوير أهدافها، كما تحرص على السير الحسني للتشغيل المتواصل لوسائل الدفع، إضافة إلى معالجة العوائق والعراقيل التي تتعلق بأجهزة السحب الآلي.

11- خلية الشؤون القانونية

تعد هذه الخلية بمثابة الحماية القانونية للمؤسسة ويمكن التعرف على هذه الخلية من خلال تعريف المصالح التابعة والمهام التي تقوم بها كل مصلحة.

12- مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات

هي المصلحة التي تقوم بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الشؤون والدراسات القانونية والمنازعات المتعلقة بالوكالات، وهي متواجدة بالمجمع الجهوي الاستغلال تهتم هذه المصلحة بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الاستثمارات القانونية، وهو إعطاء التعليمات القانونية للجمعيات والشركات بكل أنواعها ولجان الخدمات وذلك من خلال دراسة الملف المحضر من أجل فتح الحساب.

- المعارضة على الحسابات وذلك يتجلى في حالة ضياع أو سرقة الشيك أو دفتر شيك أو دفتر ادخار لأحد الزبائن والذي يتقدم إلى البنك بطلب إلى المصلحة التي تهتم بالمعارضة على هذا الحساب للحيلولة دون استعمال ما ضاع أو سرق.
- حجز ما للمدين لدى الغير وتتلقى مصلحة الشؤون القانونية المحجوز القادمة من البنوك طبقا للمادة 121 من القانون النقد والعرض وتقوم بالحجز كما تتلقى حالات حبس ما للمدين لدى الغير عن طريق المحضر القضائي في حالة ديون الأفراد العاديين عبر البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.كما تتلقى الحجز من الضرائب وكذا صناديق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وغير الأجراء.

- تثبيت الضمانات: تقوم هذه المصلحة بدراسة زمانات الشخصية أو المعنية أو الحقيقية المرفقة ضمن ملفات القرض ودراستها من الناحية القانونية لمعرفة أهميتها ومدى استغلالها.

13- مصلحة التحصيلات

هي المصلحة المكلفة بتحصيل ديون القروض الممنوحة بكل أنواعها والمتواجدة على مستوى الوكالة، ويعرف التحضير على أنه استفتاء الدين عن طريق القضاء أو بالتنفيذ العادي أو التنفيذ الجبري، الدائن الحق في التنفيذ على جميع أموال المدينين سواء منقولة أو العقارية، وتتلخص مهامها في متابعة المدينين بعد صدور الأحكام النهائية عن طريق تبليغ بواسطة المحضر القضائي واستغلال الصبغة التنفيذية الأحكام والأوامر التنفيذية والحجز والبيع، ثم متابعة تنفيذ الأوامر عن طريق تبليغها إلى المحضر القضائي والتعامل أحيانا مع المحافظ البيع ويتمثل ذلك في تسليم العتاد المحجوز إلى محفظة البيع والسهر على إشهار البيع بالمزاد العالمي على مستوى المحكمة والبلدية المخصصة لهذا الغرض ثم بعد البيع يقوم بتسليمه الشيك والوثائق التي تبرأ الذمة وإقفال الملف في حالة تسديد النهائي أو إعادة المتابعة طبقا للقوانين في حالة التنفيذ الجزئي.

14- الأرشيف

هو مجموعة الوثائق الحاملة (لأخبار المنتخبة والمستلمة) من طرف أشخاص طبيعيين أو معنيين أثناء ممارسة نشاط ما، وهذا حسب القانون 88/09 المؤرخ في جانفي 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني والتي يتم الاحتفاظ بها من أجل البحث الإداري أو إثبات الحقوق للأفراد والجماعات أو لإعداد مشاريع.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال برج بوعريريج:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال برج بوعريريج

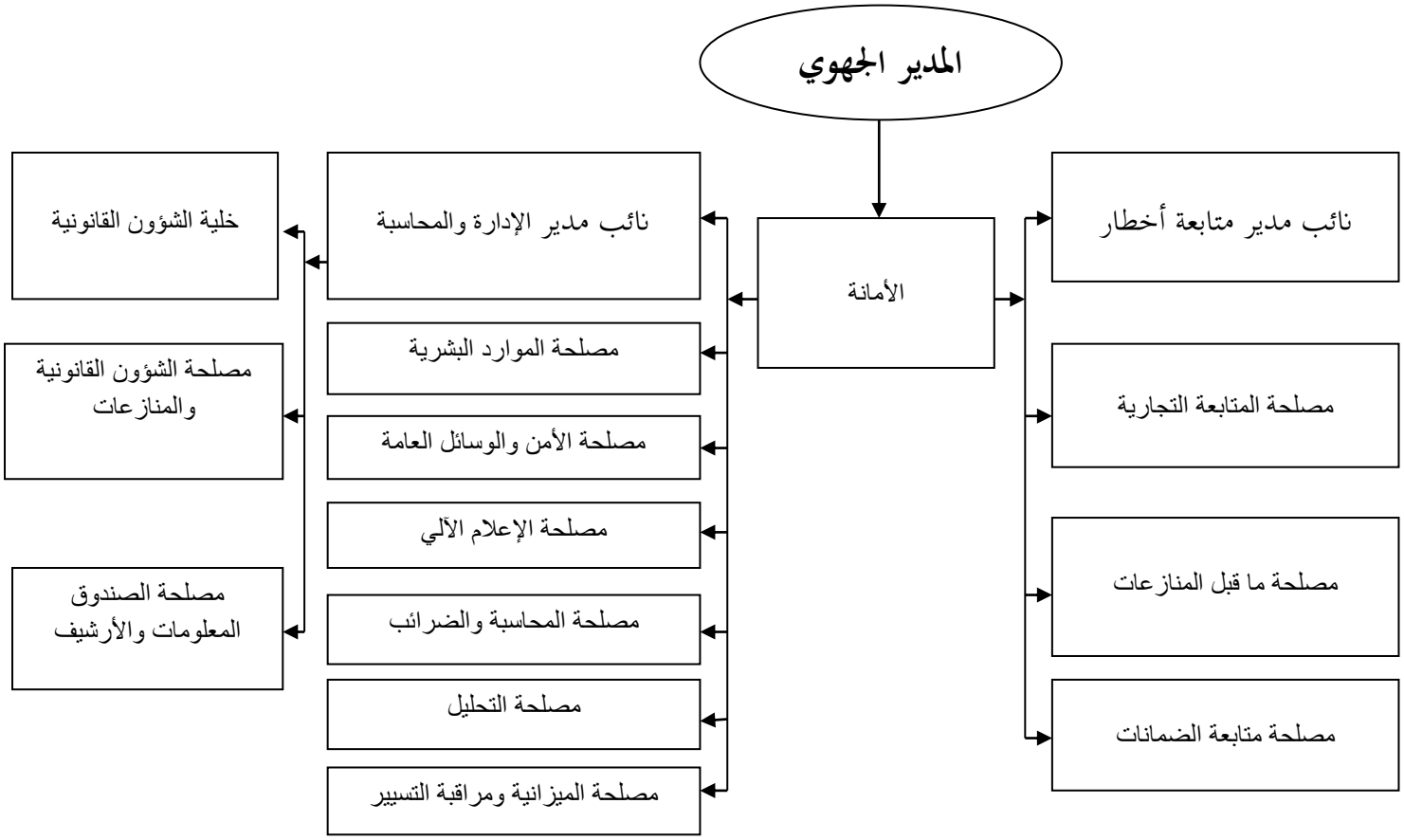

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجمع برج بوعريريج

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع برج بوعريريج.

يهدف هذا المبحث إلى تقييم الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث سيتم تحليل البيانات المالية للبنك خلال الفترة (2020-2022)، وفق بعض المؤشرات المالية.

المطلب الأول: مؤشرات الربحية

باعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها البنك، سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على بعض النسب المتعلقة بالربحية، ومن أهمها مايلي:

أولا: معدل العائد على إجمالي الأصول

يبين الجدول التالي معدل العائد على إجمالي الأصول خلال الفترة(2020-2022)،

الجدول رقم(1): معدل العائد على إجمالي الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع بوعريريج- خلال الفترة (2020-2022).

السنوات / النسبة	2020	2021	2022
معدل العائد على إجمالي الأصول	0,023	0,01	0,0012

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى البيانات المعطاة في البنك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): معدل العائد على إجمالي الأصول

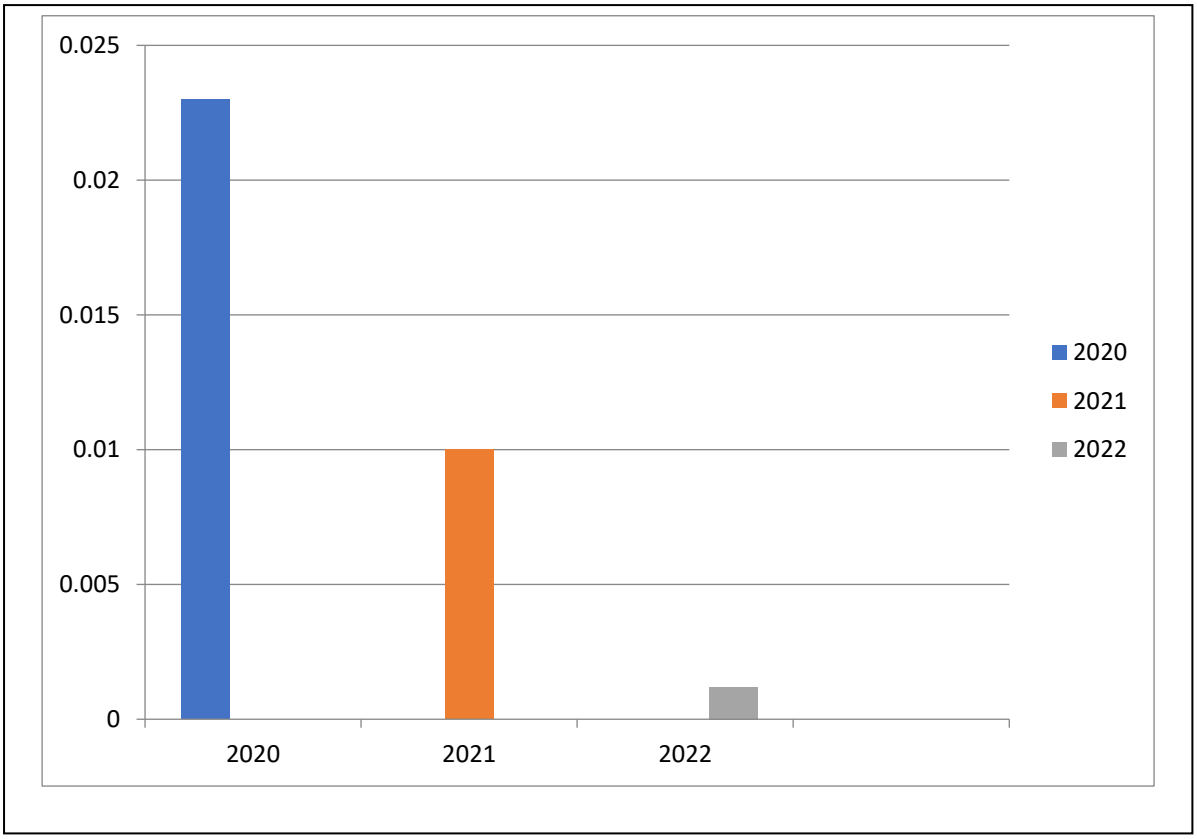

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض في معدل العائد على الأصول للفترة المدروسة بين الارتفاع و الانخفاض حيث:

- تم تسجيل أعلى معدل سنة 2020 قدر ب 2,3%، ثم شهدت انخفاض خلال سنة 2021 و2022 على التوالي بالنسب التالية على التوالي 1% و0,12%.
- يفسر سبب الارتفاع في معدل العائد على الأصول إلى الاستغلال الجيد لمصادر التمويل المتوفرة، ويفسر الانخفاض لعدم وجود مصادر تمويل متوفرة خلال فترة جائحة كورونا.

ثانيا: معدل العائد على حق الملكية

يبين الجدول التالي معدل العائد على حق الملكية خلال الفترة(2020-2022)،

الجدول رقم (2): معدل العائد على حق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع بوعريريج– خلال الفترة (2020-2022).

السنوات / النسبة	2020	2021	2022
معدل العائد على حق الملكية	0,018	0,0079	0,00086

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى البيانات المعطاة في البنك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): معدل العائد على حق الملكية

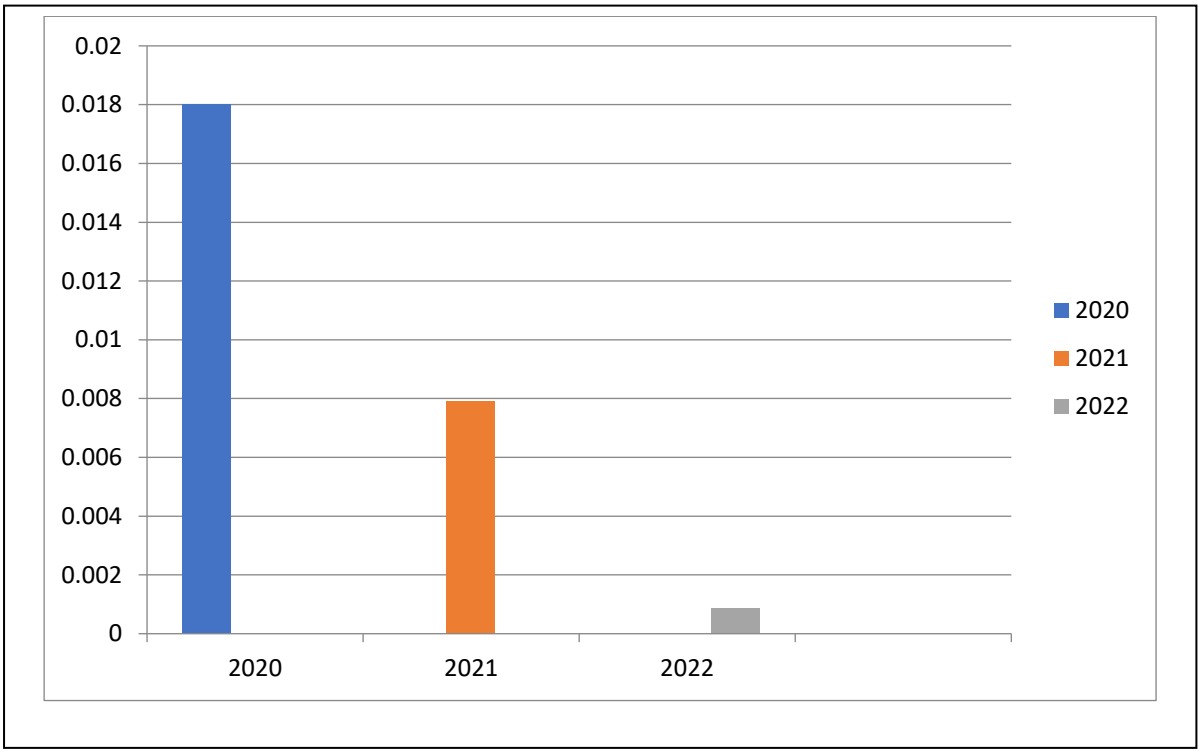

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية خلال السنوات الثلاث:

– تم تسجيل أعلى معدل سنة 2020 قدر ب 1,8%، ثم شهدت انخفاض خلال سنة 2021 و2022 على التوالي بالنسب التالية على التوالي 0,79% و0,086%.

- يفسر الزيادة في معدل العائد على حق الملكية إلى جودة أداء البنك خلال السنة الأولى ويفسر الانخفاض إلى الزيادة المستمرة في حقوق الملكية مع تذبذبات لصافي الدخل بسبب أنه لا يوظف موارده الذاتية بالكفاءة اللازمة.

ثالثا: هامش الربح

يبين الجدول التالي هامش الربح خلال الفترة (2020-2022):

الجدول رقم(3): هامش الربح لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع بوعريريج- خلال الفترة (2020-2022).

السنوات / النسبة	2020	2021	2022
هامش الربح	0,028	0,011	0,0011

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى البيانات المعطاة في البنك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): هامش الربح

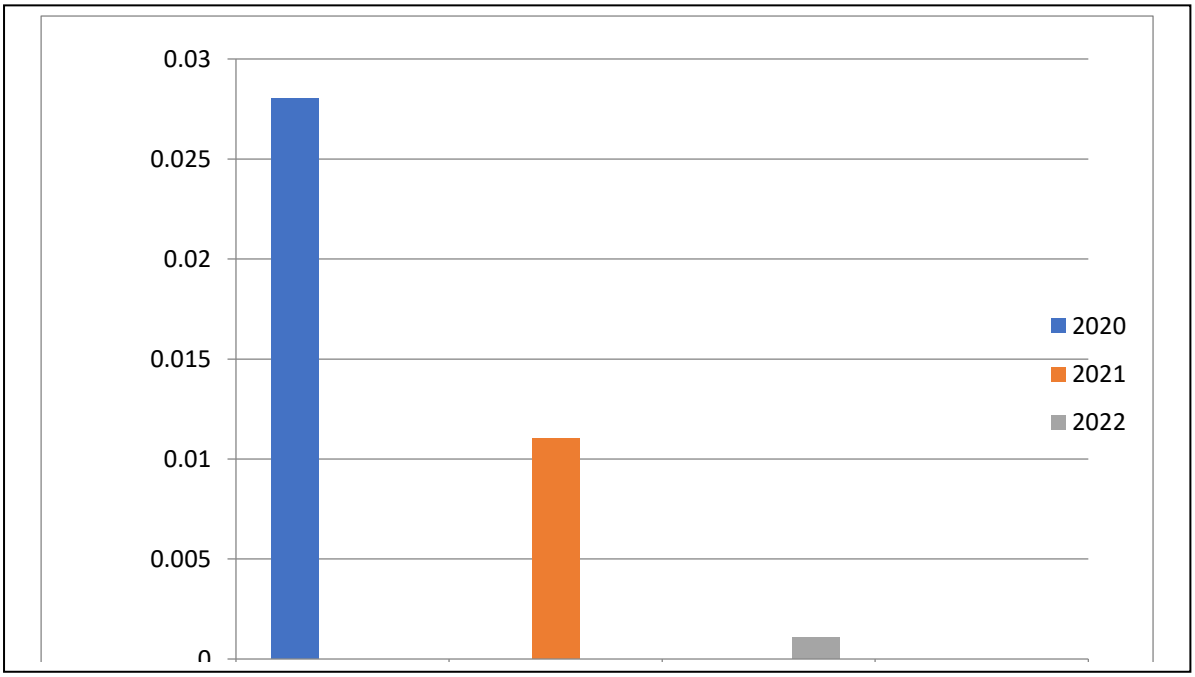

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، انخفاض في معدل هامش الربح خلال السنوات الثلاث:

- تم تسجيل أعلى معدل سنة 2020 يقدر ب 2,8%، ثم شهدت انخفاض خلال سنة 2021 و 2022 على التوالي بالنسب التالية على التوالي 1,1% و0,11%.

- يفسر الانخفاض في نسبة هامش الربح إلى زيادة المنافسة مما يقلل من الإيرادات وانخفاض الطلب على القروض وزيادة معدلات التخلف عن السداد و زيادة تكاليف التشغيل.

المطلب الثاني: مؤشرات المديونية

تعد مؤشرات المديونية أدوات تحليلية ضرورية لتقييم الوضع المالي للبنك، وهذا لمعرفة مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، ومن أهمها مايلي:

أولا: نسبة الديون إلى إجمالي الأصول

يبين الجدول التالي نسبة الديون إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2020-2022):

الجدول رقم (4): نسبة الديون إلى إجمالي الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع بوعريريج- خلال الفترة (2020-2022).

السنوات / النسبة	2020	2021	2022
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	0,83	0,87	1,09

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى البيانات المعطاة في البنك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06): نسبة الديون إلى إجمالي الأصول

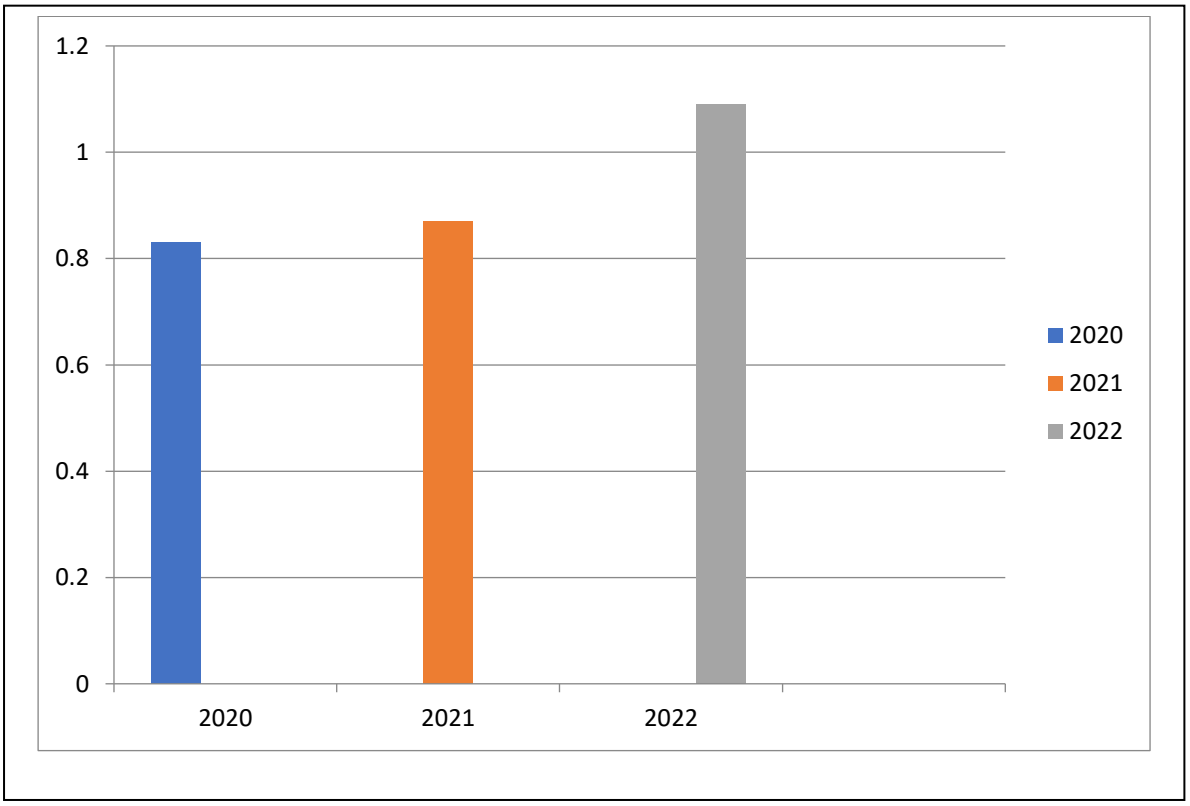

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، ارتفاع في نسبة الديون إلى إجمالي الأصول خلال السنوات الثلاث:

- تم تسجيل أدنى معدل سنة 2020 بنسبة قدرت ب83%، ثم شهدت ارتفاع خلال سنة 2021 و 2022 على التوالي بالنسب التالية على التوالي 87% و 109%.

- يفسر هذا الارتفاع بأن البنك يعتمد بدرجة كبيرة على الديون لتمويل أصوله، وفي هذه الحالة يمكن أن يتعرض البنك لمخاطر عدم القدرة على تسديد مختلف التزاماتها ورد الودائع لأصحابها، وقد تقلل من القدرة على جذب الاستثمارات إذا اعتبر المستثمرون البنك أقل جاذبية بسبب مستويات الديون العالية.

ثانيا: نسبة الديون إلى حقوق الملكية

يبين الجدول التالي نسبة الديون إلى حقوق الملكية خلال الفترة (2020-2022):

الجدول رقم (5): نسبة الديون إلى حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع بوعريريج- خلال الفترة (2020-2022).

السنوات / النسبة	2020	2021	2022
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	0,97	0,96	1,11

المصدر: من إعداد الطالبين البيانات المعطاة في البنك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07): نسبة الديون إلى حقوق الملكية

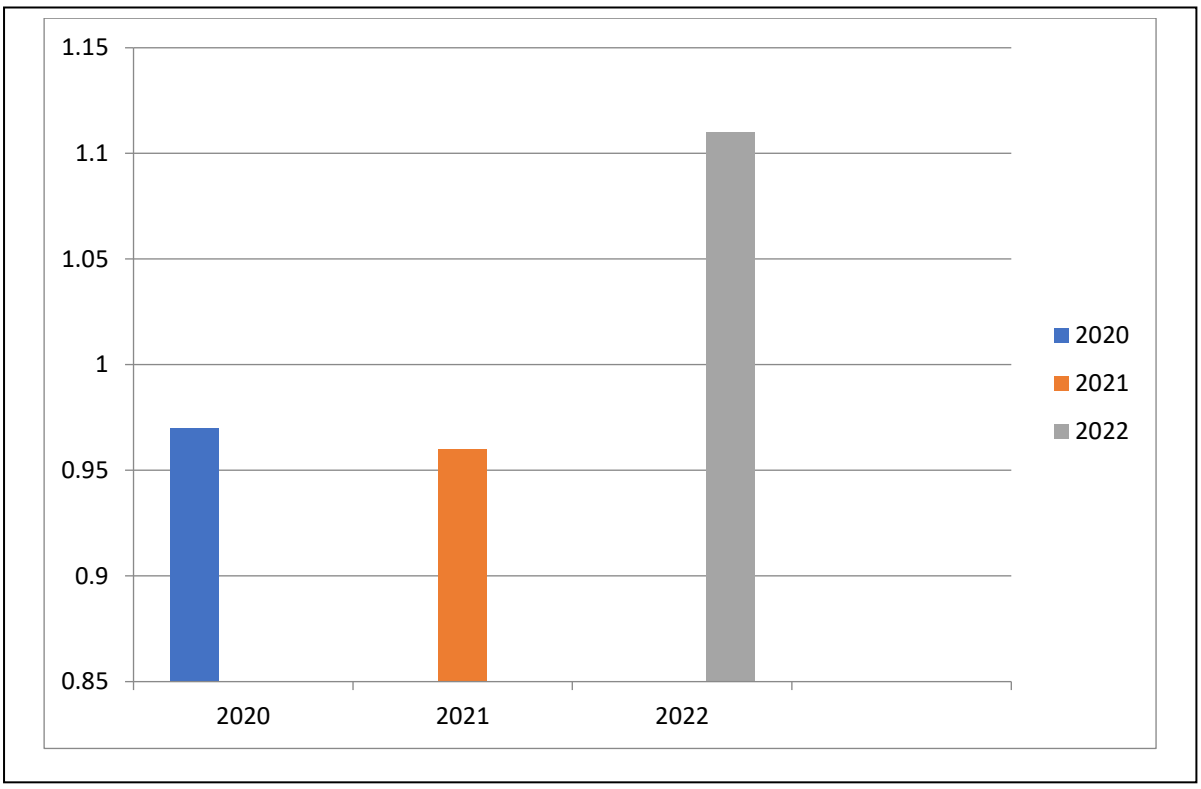

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، ارتفاع في نسبة الديون إلى إجمالي الأصول خلال السنوات الثلاث:

- تم تسجيل أعلى معدل سنة 2022 بنسبة قدرت ب 111%، وتسجيل انخفاض على التوالي خلال سنة 2020 و 2021 بالنسب التالي على التوالي 97% و96%.

- يفسر هذا الارتفاع بأن البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية في حال واجه صعوبات مالية، وقد يكون هذا الارتفاع بسبب نسبة الديون المتعثرة في البنك.

ثالثا: نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية

يبين الجدول التالي نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية خلال الفترة الممتدة (2020-2022):

الجدول رقم(6): نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع بوعريريج – خلال الفترة (2020-2022).

السنوات / النسبة	2020	2021	2022
نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية	0,31	0,23	0,32

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى البيانات المعطاة في البنك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية

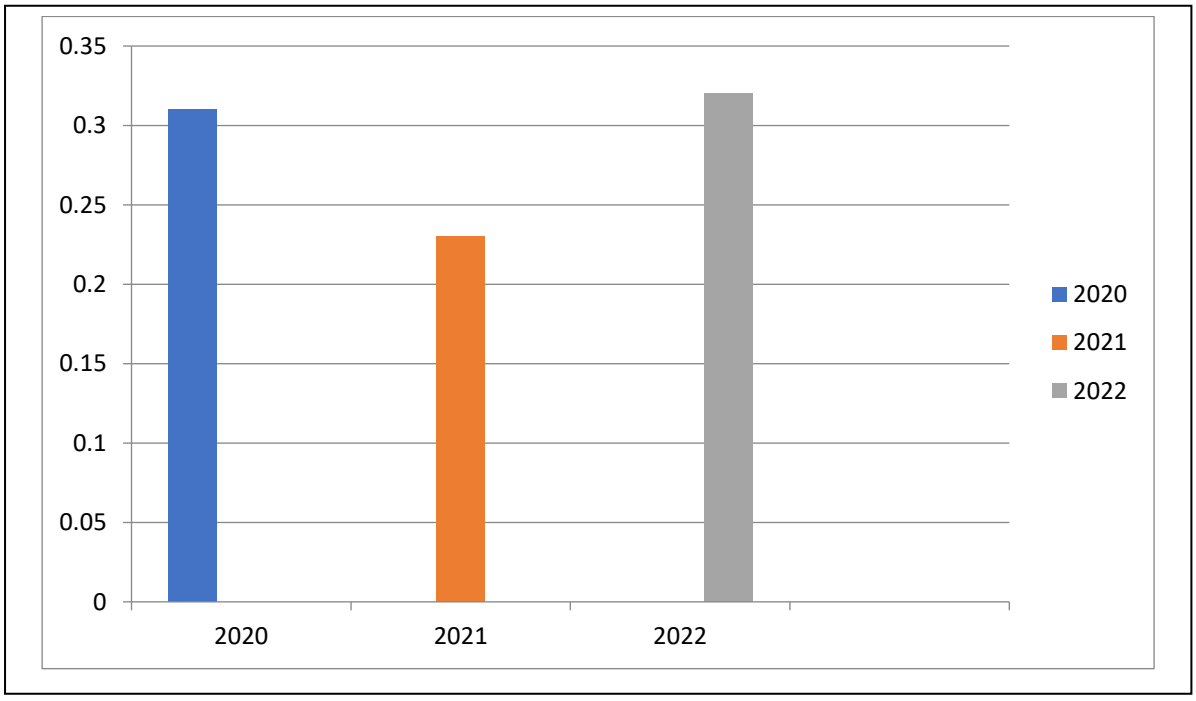

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، تذبذب في نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية خلال السنوات الثلاث:

– تم تسجيل أعلى معدل سنة 2022 قدر ب 32%، بينما انخفضت في سنة 2021 و 2020 على التوالي بالنسب التالية على التوالي23% و 31%.

– تدل هذه النسب كونها أقل من الواحد بأن البنك لا يعتمد بشكل كبير على الديون طويلة الأجل في تمويل عملياته وهذا يعني أن البنك يعتمد على نهج متحفظ في إدارة رأس المال، ويؤدي هذا إلى انخفاض مخاطر الائتمان والقدرة على امتصاص الصدمات المالية.

رابعا: نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية

يبين الجدول التالي نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية خلال الفترة(2020–2022):

الجدول رقم (7): نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع بوعريريج– خلال الفترة (2020–2022).

السنوات / النسبة	2020	2021	2022
نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	0,214	0,282	0,304

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى البيانات المعطاة في البنك.

يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (09): نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية

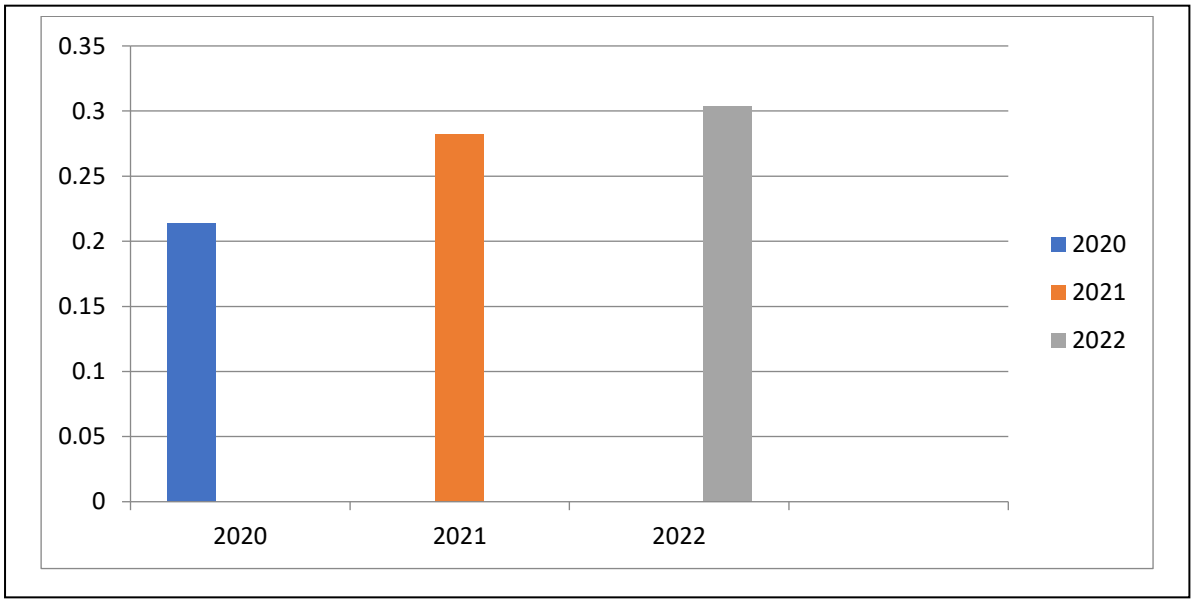

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول،انخفاض في نسبة الديون قصيرة الأجل خلال السنوات الثلاث:

- تم تسجيل أدنى معدل سنة 2020 قدر ب 21,4%، وتسجيل ارتفاع خلال سنة 2021 و 2022على التوالي بالنسب التالية على التوالي 28,2% و 30,4%.

- يفسر هذا الانخفاض أن البنك لديه حقوق ملكية ما يكفيه لتمويل أصوله مقارنة بالدين قصير الأجل، وهذا يعني أن البنك في موقف مالي قوي وأقل عرضة للمخاطر.

المطلب الثالث: مؤشرات السيولة

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في البنك والتي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم هذه المؤشرات مايلي:

أولا: نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول

يمثل الجدول التالي نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2020-2022):

الجدول رقم (8): نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع بوعريريج- خلال الفترة (2020-2022).

السنوات / النسبة	2020	2021	2022
نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول	0,123	0,161	0,093

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى البيانات المعطاة في البنك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10): نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول

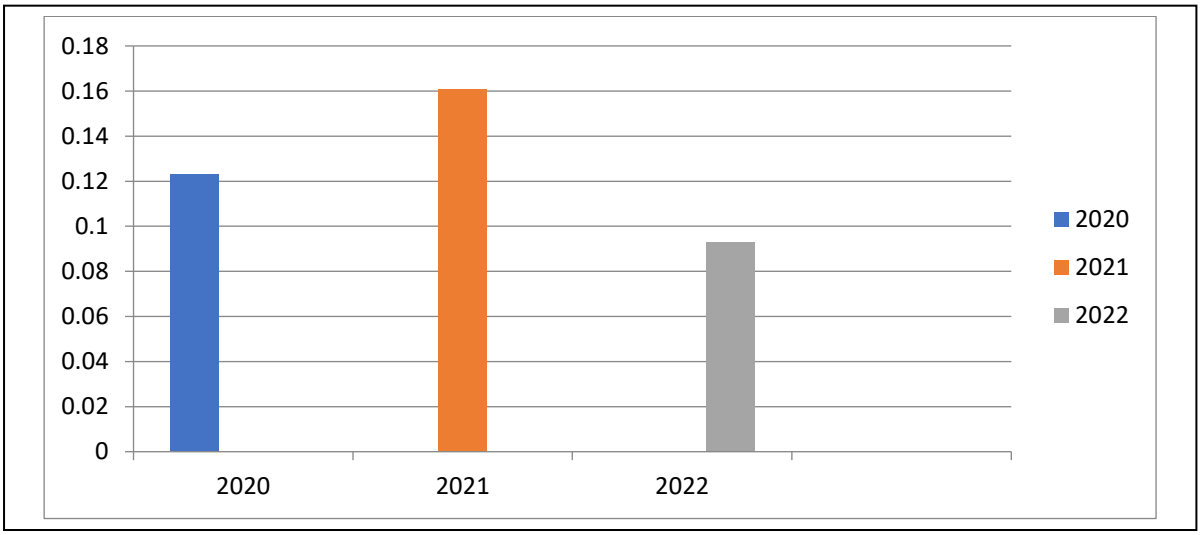

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، تذبذب في نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول خلال السنوات الثلاث:

- تم تسجيل أدنى معدل سنة 2022 قدر ب 9,3%، وتسجيل ارتفاع خلال سنة 2020 و 2021 على التوالي بالنسب التالية على التوالي 12,3% و 16,1%.

- يفسر ذلك على أن البنك محل الدراسة في وضع مالي جيد يستطيع من خلاله مواجهة مخاطر السيولة، أي له قدرة كبيرة على تسديد التزاماته طويلة الأجل من خلال مختلف الاستثمارات التي يقوم بها.

ثانيا: نسبة الرصيد النقدي

يمثل الجدول التالي نسبة الرصيد النقدي خلال الفترة (2020-2022):

الجدول رقم (9): نسبة الرصيد النقدي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع بوعريريج- خلال الفترة (2020-2022).

السنوات / النسبة	2020	2021	2022
نسبة الرصيد النقدي	0,514	0,654	0,336

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى البيانات المعطاة في البنك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): نسبة الرصيد النقدي

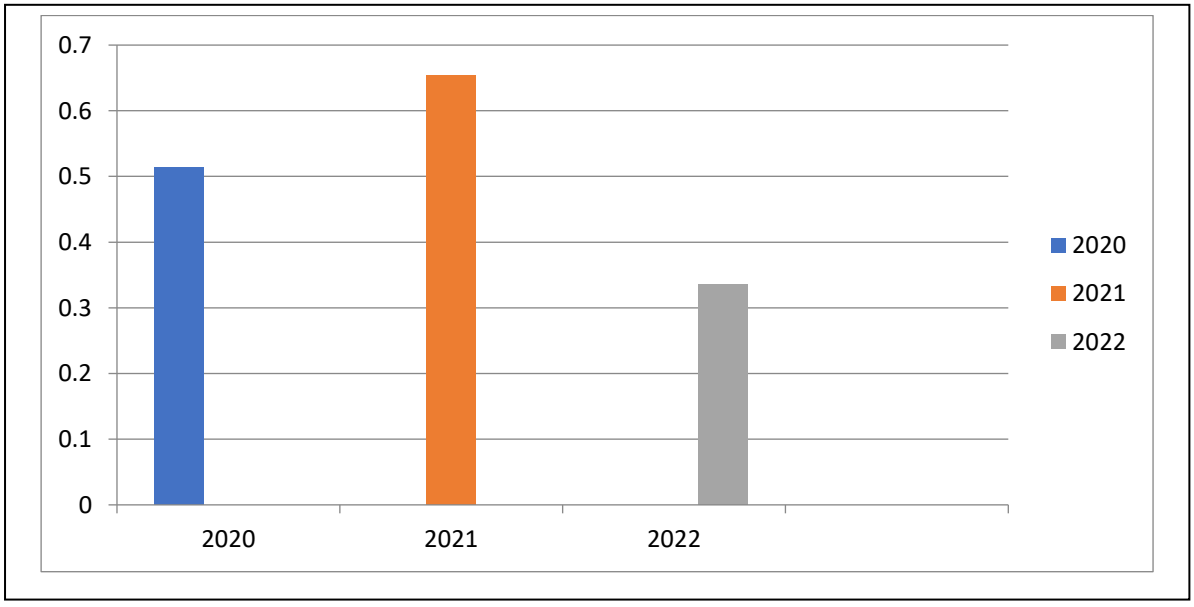

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، تذبذب في نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول خلال السنوات الثلاث:

- تم تسجيل أدنى معدل سنة 2022 قدر ب 33,6%، وتسجيل ارتفاع خلال سنة 2020 و2021 على التوالي بالنسب التالية على التوالي 51,4% و 65,4%.

– تفسر هذه النسب على أنها نسب مقبولة تشير إلى الكفاءة في السيولة الحاضرة والتي تقابل معظم الاحتياجات العاجلة خاصة التي لها علاقة بطلبات السحب من الودائع.

ثالثا: نسبة القروض إلى الودائع

يمثل الجدول التالي نسبة القروض إلى الودائع خلال الفترة (2020–2022)،

الجدول رقم (10): نسبة القروض إلى الودائع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –مجمع بوعريريج– خلال الفترة (2020–2022).

السنوات / النسبة	2020	2021	2022
نسبة القروض إلى الودائع	1,875	1,929	2,241

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى البيانات المعطاة في البنك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (12): نسبة القروض إلى الودائع

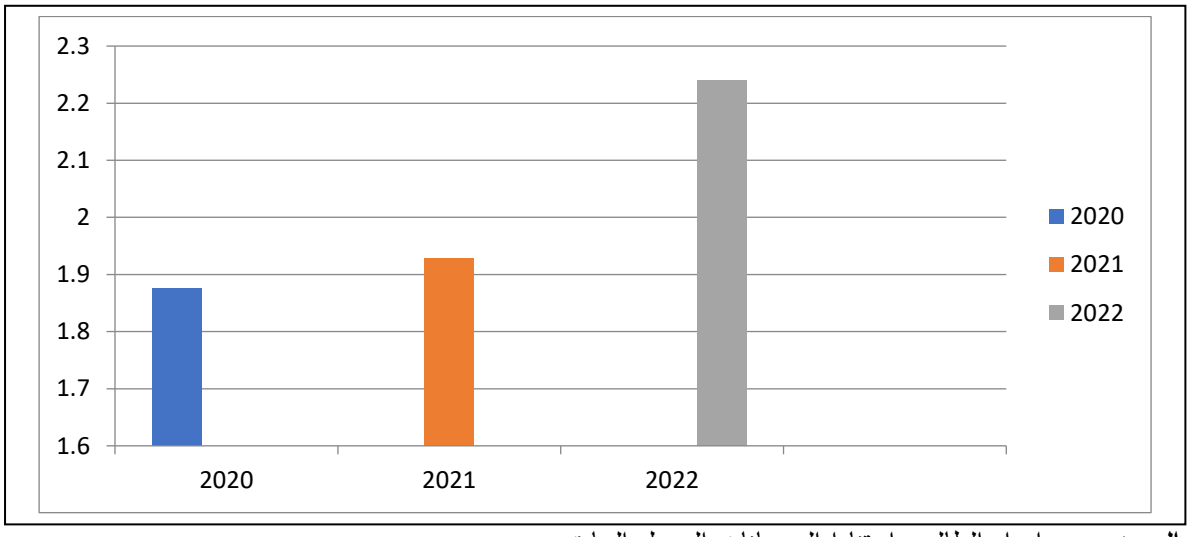

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، ارتفاع في نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول خلال السنوات الثلاث:

– تم تسجيل أدنى معدل سنة 2020 قدر ب 187,5%، وتسجيل ارتفاع خلال سنة 2021 و 2022على التوالي بالنسب التالية على التوالي 192,9% و 224,1%.

– يفسر ذلك بأن البنك يعتمد بشكل كبير على ودائع العملاء لتمويل قروضه، ويفسر ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع إلى صعوبة البنك في الوفاء بالتزاماته تجاه المقرضين إذا واجه سحبا كبيرا للودائع ويقلل من قدرة البنك على تمويل أنشطة جديدة أو تقديم قروض جديدة.

المطلب الرابع: مؤشرات كفاية رأس المال

تعد هذه المؤشرات من التدابير التي تكفل السلامة المالية للبنك في استيعاب كمية معقولة من الخسارة، ومن أهمها مايلي:

أولا: نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات

يمثل الجدول التالي نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات خلال الفترة (2020-2022):

الجدول رقم (11): نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع بوعريريج- خلال الفترة (2020-2022).

السنوات / النسبة	2020	2021	2022
نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات	0,86	0,91	0,99

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى البيانات المعطاة في البنك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (13): نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات

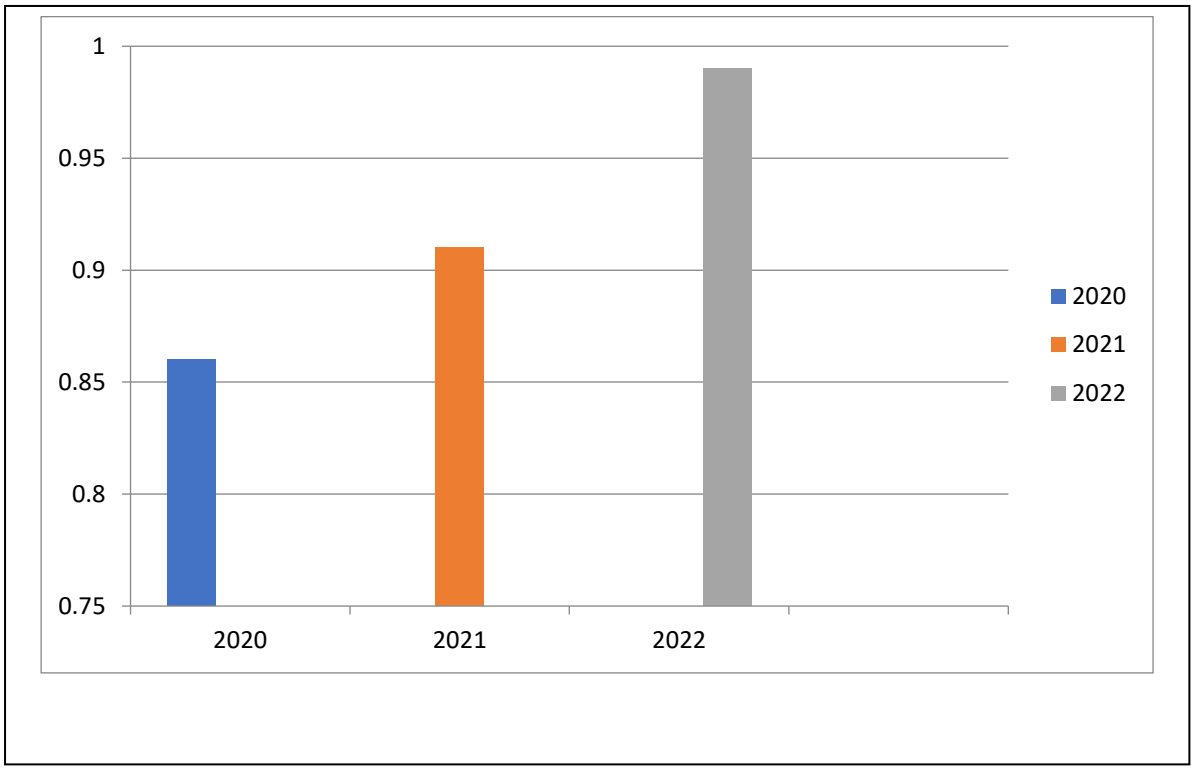

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، ارتفاع في نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات خلال السنوات الثلاث:

- تم تسجيل أدنى معدل سنة 2020 يقدر ب 86%، وتسجيل ارتفاع خلال سنة 2021 و 2022 على التوالي بالنسب التالية على التوالي 91% و99%.

- يفسر الارتفاع في نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات إلى تحقيق حماية أفضل للمودعين، وهو ما يهدف إليه البنك، إلا أنها تؤدي في نفس الوقت إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلحق الضرر بالمساهمين.

ثانيا: نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع

يمثل الجدول التالي نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات خلال الفترة (2020-2022):

الجدول رقم (12): نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – مجمع بوعريريج– خلال الفترة (2020-2022).

السنوات / النسبة	2020	2021	2022
نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع	3,576	3,698	3,563

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى البيانات المعطاة في البنك.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (14): نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع

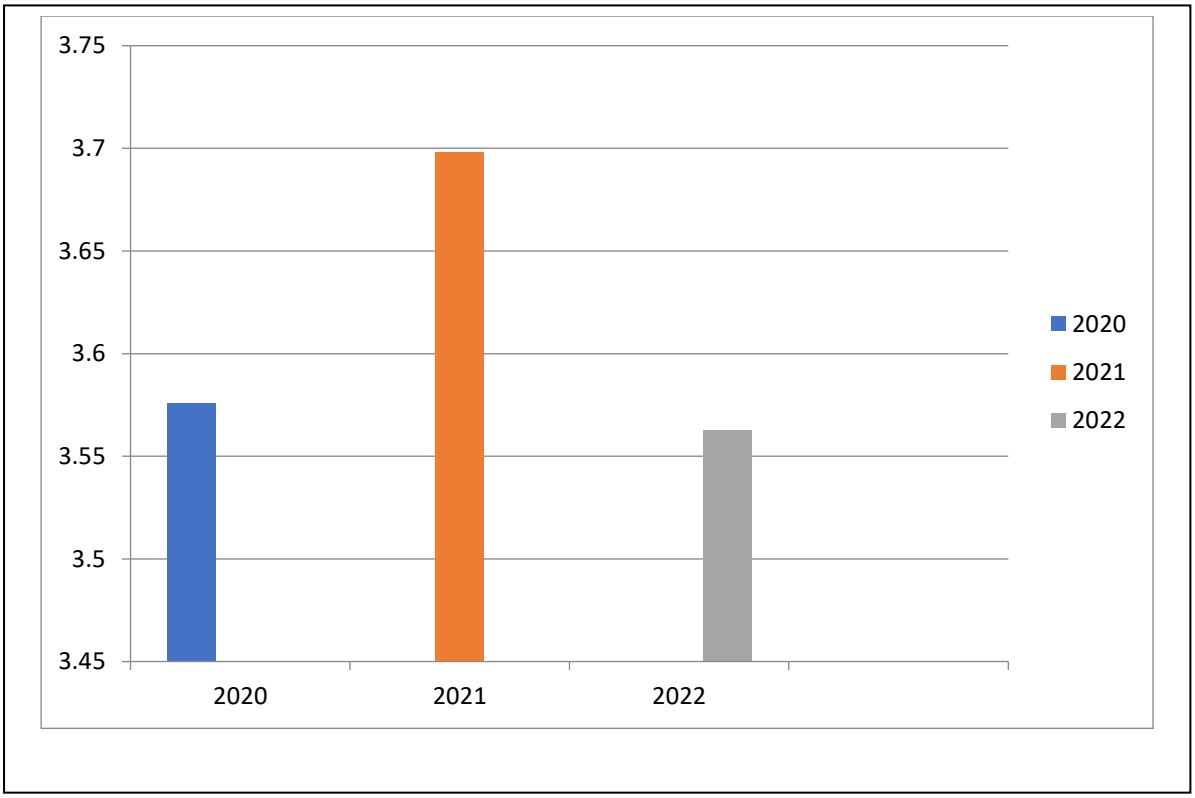

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، تذبذب في نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات خلال السنوات الثلاث:

– تم تسجيل أعلى معدل سنة 2021 يقدر ب 369,8%، وتسجيل انخفاض خلال سنة 2020و2022على التوالي بالنسب التالية على التوالي 357,6 و 356,3%.

– يفسر ذلك بمدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر المحتملة، مما يعني أنه يتمتع بمقدار كاف من رأس المال لتغطية التزاماته في حالة حدوث أزمات اقتصادية.

خلاصة الفصل

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع العملي.

حيث تم التطرق إلى التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة والمجمع الجهوي –برج بوعريرج– بصفة خاصة وقمنا بتقييم وضعيته المالية باستخدام المؤشرات المالية، كونها تعطي للمحلل قراءة صحيحة من أجل معرفة الوضعية المالية للبنك، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف لاتخاذ القرار المناسب، ويمكن القول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة والمجمع الجهوي–برج بوعريريج– بصفة خاصة في وضع لا بأس به، وهو قادر على توليد الأرباح رغم بعض النقائص التي عانى منها خلال جائحة كورونا.

الخاتمة

خاتمة

يعد الأداء المالي للبنوك التجارية بالغ الأهمية لكونه يلعب دور أساسي في مراقبة أهداف وتطلعات البنك، حيث تهدف البنوك التجارية كأي مؤسسة تجارية إلى العمل على تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكاليف، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من وضع سياسة معينة تتوصل من خلالها إلى تحقيق أكبر ربح، وهذا من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية وتوظيفها في المكان المناسب وكذا الاحتفاظ على سيولة معقولة لردع مخاطر السحوبات وتوفير الأمان لتعزيز ثقة الزبون، ومن أجل الحفاظ على هذه العناصر تم الاعتماد على المؤشرات المالية التي من خلالها يتم تقييم أداء البنوك التجارية فهي تفيد في معرفة الجوانب التي تستوجب الدراسة والاهتمام وذلك من أجل الحفاظ على الوضع الذي يوفر الظروف الجيدة للبنك.

وقد تم التطرق إلى موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية من خلال تقييم الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2020-2022).

وقد عرضت ووضحت الدراسة التي قمنا بها بأن المؤشرات المالية تساهم بشكل كبير في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وربما هي أفضل طريقة لتقييم الأداء المالي.

ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث واقتراحاته وفي الأخير أفاق الدراسة.

اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** أما بالنسبة للفرضية الثانية توصلنا للحكم على أنها صحيحة، حيث أن الأداء المالي فعلا يمثل قياس كفاءة وفعالية البنك وتحقيق أهدافه كونه يوضح كيفية الاستغلال الأمثل للموارد وبفضله يتم تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك من خلال تحليل مؤشرات رئيسية تشمل الربحية والسيولة والمردودية.
- **الفرضية الثانية:** نحكم على هذه الفرضية بأنها صحيح، إذن لنجاح عملية تقييم الأداء المالي يجب أن تكون الأهداف واضحة والمؤشرات مناسبة والبيانات دقيقة.
- **الفرضية الثالثة:** تأكدنا بأن هذه الفرضية صحيحة، حيث أن المؤشرات المالية كشفت عن نقاط القوة والضعف في أداء البنك.

نتائج الدراسة

خلال دراستنا النظرية لهذا الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن تقييم الأداء المالي للبنك ضروري من أجل نموه واستمراره، ولتحقيق ذلك يجب استخدام مجموعة من المؤشرات المالية.
- تقييم الأداء المالي يعتبر خطوة هامة في اتخاذ القرار بالبنك.

- تقييم أداء البنوك التجارية هو الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العمل الإداري المستمر، حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة.

ومن خلال الدراسة الميدانية فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع برج بوعريريج – لم يحقق مستويات ربحية جيدة، ويفسر هذا بعدم قدرته على استغلال الموارد المتاحة أمامه بكفاءة وفعالية، وكذا عدم قدرته على تحقيق عوائد على أمواله الخاصة، وبالتالي يمكننا الحكم على ضعف أداء البنك من حيث الربحية.
- يعتمد البنك على المديونية بدرجة كبيرة في تمويل موجوداته.
- حقق البنك مستويات كافية من السيولة تجعله في مأمن عن مواجهة مخاطر السيولة، أي أن البنك يتمتع بأداء جيد من حيث إدارة السيولة.
- ارتفاع مؤشرات كفاية رأس المال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجمع برج بوعريريج– وهذا يدل على وجود استقرار مالي.

الاقتراحات

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات تتمثل في الآتي:

- على البنك محل الدراسة تحسين ربحيته، وذلك من خلال تحليل الوضع المالي ودراسة السوق والمنافسة وتنويع مصادر الدخل وكذا تحسين استراتيجيات التسعير.
- ينبغي على البنك تخفيض اعتماده على المديونية، وذلك بتحسين جودة الأصول وخفض التكاليف .
- يستوجب على البنك كونه يتمتع بمستويات سيولة كافية الاستثمار في فرص النمو وزيادة العائدات على الأصول.
- على مسيري البنك العمل على تعزيز قدرة البنك على امتصاص الصدمات.

أفاق الدراسة

إن دراستنا هذه لا تعدو أن تكون محاولة لإثراء واحدة من التحديات التي تشكل بؤرة توتر حقيقية في النشاط البنكي، على أن يتم الإلمام بالموضوع مستقبلا، خاصة و أن هذا المجال واعد باستقطاب اهتمام الطلبة من جوانب شتى وبهذا نكون قد ساهمنا ولو بالقدر القليل في فتح المجال لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد والتحصيل العلمي حتى نوفيه حقه.

وعليه، نقترح بعض المواضيع للبحث والدراسة التي تصب في نفس هذا السياق منها:

- الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية.
- تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام المؤشرات المالية.
- مقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية بالبنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب

1- إبراهيم السيد، وائل رفعت خليل، **التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية (التخطيط المالي- إعداد الموازنة التقديرية- النسب المالية- المشتقات المالية)**، ج 1، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2017.

2- أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات وتطبيقات)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.

3- أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)**، دار الذاكرة، مصر، ط1، 2012.

4- رضا صاحب أبو حمد آل علي، **إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)**، دار الفكر، مصر، ط 1، 2002.

5- سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.

6- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

7-نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، ج1، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2- الرسائل والأطروحات

1- أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، **بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية –إسقاط تجربة البنوك الأمريكية على البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص إدارة بنكية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2021-2022.

2- زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجيستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

3- لعراف زاهية، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية في ظل السيولة والربحية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجاري: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية،** تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020.

3- المجلات

1- محمد عبد الفتاح العشماوى، محمد عبد المقصود أحمد، سارة يوسف على كاشف، **دور مؤشرات camels في تقييم الأداء المصرفي (دراسة حالة على البنك الأهلي المصري)**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 01، 2022.

2- أمينة بن جدو، ميهوب مسعود، **تقييم كفاءة وفعالية الاداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية: دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة(2010-2019)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، 2021.

3- بن سنة ناصر، قاشي يوسف، **أهمية القرارات المالية المعبر عنها بالعائد على الاستثمار والتكلفة الوسطية في خلق القيمة الاقتصادية المضافة: دراسة حالة مؤسسة أليانس للتأمينات لفترة (2014-2018)**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، المجلد 02، 2021.

4- نعمان محصول، سراح موصو، **تقييم الأداء المالي للنوك التجارية: دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة (2013-2018)**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 02، 2019.

5-عبد الكريم خيري، **مدى مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة « Eva » في تحديد القيمة السوقية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة: دراسة حالة مجمع صيدال**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد01، 2021.

6- قديد عبد الحفيظ، بن عيسى بن علية، **القيمة الاقتصادية المضافة كأداة للتخطيط المالي الإستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، المجلد 14، 2023.

7-يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

Tableau récapitulatif des résultats obtenir après l'analyse des bilans du Groupe régional d'exploitation durant la période (2020-2021-2022).

Unité monétaire: KD

Les donnes	Exercice 2020	Exercice 2021	Exercice 2022
Les actifs	11. 456 .171	11. 343. 996	9. 969 .638
Capital détenu	9. 860. 000	10. 330. 000	9. 870. 000
Les impayés	4. 400. 000	4. 530. 000	4. 750. 000
Les crédits à court terme	2.111.186	2.915.000	3.010.000
Les crédits à long terme	3. 058. 146	2.472.825	3.200.000
Résultat net	267.314	116.955	12.141
Bénéfice net après impôts	187.119,8	81.868 ,5	8.498,7
Total en espèces	1.418.243	1.826.484	931.947
Total crédits (CCT-CMLT-créances impayés)	9.569.332	9.917.825	10.960.000
Les ressources rémunérés et non rémunérés	9. 388. 000	10. 010. 000	10. 220. 000
Total des dépôts a termes (DAT-BDC)	2.756.603	2.792.737	2.770.000